جامعة أحمد دراية – أدرار - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

# واقع تجسيد السياسات البيئية في بلدية أدرار

## - دراسة حالة المصالح البلدية المختصة ببلدية أدرار -

إعداد الطلبة :
عدار ميلود
بوتدارة زينب

إشراف الأستاذ:
خيرجة حمزة

لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| هلالي أحمد | أستاذ مساعد – أ- | رئيسا |
| خيرجة حمزة | أستاذ مساعد – أ- | مشرفا و مقررا |
| بلال بوجمعة | أستاذ التعليم العالي | ممتحنا |

الموسم الجامعي

2021-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique


UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث الببليوغرافي
الرقم:.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021


# شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): حزرة حمزة

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : واقع تجسيد السياسات البيئية في بلدية أدرار

من إنجاز الطالب(ة): عدار ميلود

و الطالب(ة): بوتارعة زينب

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : علوم اقتصادية.

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 14 جوان 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 17 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة ادرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

# الإهداء

إلى من أفضلها على نفسي ، الى من ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام ..

إلى أمي الغالية ...

نسير في دروب الحياة ، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه ..

إلى صاحب الوجه الطيب ، أبي الحبيب ..

إلى أستاذنا الفاضل وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل .

إليكم جميعا ، فشكرا جزيلا لكم .

**ميلود / زينب**

# شكر و عرفان

**إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى أمي الغالية و أبي الحبيب اللذان كانا عونا لي في كل وقت .**

**إلى أساتذتي وأهل الفضل علي الذين ساهمو في وصولي وأعانوني بنصائحهم وارشاداتهم .**

**إلى كل من وقف بجانبي وأعانني خلال مشواري الدراسي وكان سببا في وصولي ونجاحي .**

**إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع .**

# فهرس

# الأشكال و

# الجداول

الشكل ( 3-1 ) : عرض الهيكل التنظيمي لبلدية أدرار .....38

الجدول ( 3-1) : التقرير السنوي لحصيلة النظافة العمومية لسنتي 2015 .....43
الجدول ( 3-2) : التقرير السنوي لحصيلة النظافة العمومية لسنتي 2020 .....44

# الفهرس

| |
|---|
| الاهداء |
| شكر و عرفان |
| قائمة الاشكال و الجداول |
| الفهرس |
| المقدمة ..... أ-ث |
| **الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية** |
| **المبحث الأول : ماهية السياسات البيئية .....7** |
| المطلب الأول : تعريف البيئة .....7 |
| المطلب الثاني: مفهوم السياسة البيئية.....8 |
| المطلب الثالث: أهداف السياسة البيئية.....9 |
| **المبحث الثاني: آليات تنفيذ و تجسيد السياسات البيئية في الجزائر .....11** |
| المطلب الأول: الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية و محدداتها.....11 |
| المطلب الثاني: المشاكل البيئية و أولويات السياسة البيئية في الجزائر.....14 |
| المطلب الثالث : التشريعات الوطنية و البناء المؤسساتي للمحافظة على البيئة في الجزائر.....17 |
| **المبحث الثالث: الفاعلين المحليين المكلفين بحماية البيئة في الجزائر .....20** |
| المطلب الأول: الجماعات المحلية.....20 |
| المطلب الثاني: الإدارة المحلية المباشرة.....22 |
| المطلب الثالث : دور الجمعيات في حماية البيئة.....24 |

| |
|---|
| خلاصة الفصل الأول |
| **الفصل الثاني : الدراسات السابقة** |
| **المبحث الأول: الدراسات السابقة .....29** |
| المطلب الاول: الدراسات العربية.....29 |
| المطلب الثاني : الدراسات المحلية.....30 |
| **المبحث الثاني : التعليق على الدراسات السابقة.....33** |
| خلاصة الفصل الثاني |
| **الفصل الثالث : السياسات البيئية في بلدية أدرار – واقع و تحديات** |
| **المبحث الأول : قراءة عامة حول بلدية أدرار.....37** |
| المطلب الأول : لمحة عن بلدية أدرار وهيكلها التنظيمي ..... ..... 37 |
| المطلب الثاني : دور المصالح البلدية المختصة ببلدية ادرار في تنفيذ و تجسيد السياسات البيئية.....40 |
| **المبحث الثاني : واقع تجسيد السياسات البيئية في بلدية أدرار.....43** |
| المطلب الأول: أهم مخططات وانجازات السياسة البيئية متمثلة في جمع النفايات في بلدية أدرار.....43 |
| المطلب الثاني: تحليل و تقييم النتائج.....45 |
| خلاصة الفصل الثالث |
| الخاتمة.....49 |
| الملاحق |
| قائمة المراجع |

# مقـــــدمة

## 1- تمهيد

أصبح موضوع البيئة وحمايتها وترقيتها موضوعا إستراتيجيا على المستوى الدولي في الوقت المعاصر ويعود ذلك إلى التأثير القويّ والمباشر للبيئة على نوعية حياة الإنسان في عصرنا هذا. هذه الأهمية الاستراتيجية أدركتها دول وتبنتها، وبقيت أخرى مترددة بشأن ذلك نظرا لتعارض مصالحها الاقتصادية مع مسألة حماية البيئة .

بالنسبة للجزائر فإنّ موضوع التنمية البيئية لم يكن من أولويات الجزائر المستقلّة التي كانت أولا تبحث عن الإستقرار السياسي والإنتعاش الإقتصادي والعدالة الاجتماعية وتأخر الإهتمام بالبيئة الذي بدأ محتشما في الثمانينات ثمّ ما إنفّك يلقى مزيدا من الإهتمام بعد معاهدتي " ريو ديجانيرو" الأولى والثانية في سنتي 1992، 2012 .

إنّ مسألة التنمية في الجزائر كما هو الحال في كثير من الدول النامية قد يكتنفها بعض الاختلال خاصة إذا قابلنا البعد البيئي للتنمية مع البعد الاقتصادي لها لاسيما في القطاع الصناعي و ما يسببه من تلوّث للبيئة،و في إطار سعيها لتحقيق تنمية متوازنة على غرار كثيرا من الدول التي زاد تفطّنها بالبيئة كخيار استراتيجي من خيارات التنمية ، أصبحت الجزائر تبذل جهودا لا تنْكر لأجل حماية وترقية البيئة منها مشاركتها في العديد من الندوات وأخذها بالتوصيات الصادرة عن المعاهدات .

بيْد أن المجهودات المبذولة في هذا الإطار ليست حكرا على السلطات المركزية و لا عبء ملقى على عاتقها وحدها إذ لابدّ من تظافر الجهود المركزية للدولة مع الجهود المحلية متمثلة في السلطات المحلية و كذا تضافر جهور المجتمع المدني .

## 2- الاشكالية

تبعا لما سبق ذكره تبرز لنا معالم الإشكالية التي تتمثل في :

**ما هو واقع السياسة البيئة في الجزائر و ماهو دور بلدية أدرار في تجسيد هذه السياسة؟**

وتمتد إشكالية الدراسة إلى أسئلة فرعية:

- ما مدى أهمية موضوع البيئة في الجزائر من خلال النصوص القانونية ذات العلاقة به، لاسيما تلك المتعلقة بدور الجماعات المحلية في حماية البيئة ؟
- هل أسهمت النصوص القانونية و التنظيمية التي حرصت الدولة على سنّها في جعل الجماعات المحلية مدركة لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في مجال البيئة ؟
- ماهي الآليات التي تمكّن بلدية ادرار من الإضطلاع بدور فعّال في حماية البيئة و تجسد السياسة البيئية في البلدية ؟

## 3- فرضيات البحث

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والاشكاليات الفرعية حاولنا أن نطرح الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** تمثل حماية البيئة هدفًا من أهداف الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة

**الفرضية الثانية:** ترتبط السياسة البيئية بمفهوم السياسة العامة للدولة.

**الفرضية الثالثة:** ان تحقيق التنمية المستدامة والسعي وراء الحفاظ على البيئة أصبحت ضرورة ملحة تفرض نفسها وخصوصا على المستوى المحلي ببلدية أدرار .

### 4- أهمية البحث

إنّ أهمية هذه الدراسة تكمن في معالجة مسألة مصيرية تعني الإنسانية ككل وتعني جميع الدول المتطورة والدول السائرة في طريق النمو ، ألا و هو حماية البيئة و المحافظة عليها .كما ان أهمية الموضوع تأتي من الإهتمام المتزايد بالبيئة على مستوى الحكومات و المنظمات الدولية ذات الصلة وعلى المستوى الإعلامي والشعبي، خاصة بعد الكوارث والأزمات البيئية التي برزت في العقود الأخيرة كظاهرة الإحتباس الحراري، كما تكمن أيضا هذه الأهمية في إبراز المعالم التي ترتكز عليها السياسة البيئية في الجزائر خاصة على المستوى المحلي ومدى قدرة الجماعات المحلية على التكفل بالمشاكل البيئية المطروحة خاصة أن هذه الدراسة تتجه إلى موضوع لم يحظ بدراسات كثيرة للبيئة على الصعيد المحلي مع العلم أن أي أساس للحفاظ على البيئة ينطلق من الجماعات المحلية بإعتبارها الأقرب والأعلم بالمشاكل البيئية لإقليمها.

### 5- أسباب إختيار الموضوع

أما عن أسباب إختيار هذا الموضوع فيعود إلى أنه وبالرغم من أن هناك ترسانة قانونية خاصة بحماية البيئة متوفرة لدى الجماعات المحلية إلا أننا نرصد تزايد التلوث الكمي والنوعي عبر مدننا وكذا الظواهر البيئية السلبية بشكل يومي كفوضى العمران مثلا، وهو ما إستدعى لمعرفة المهام الموّكلة للجماعات المحلية في مجال حماية البيئة ومدى قدرتها على التدخل لحل المشاكل البيئية وفق القوانين السارية.

### 6- منهج الدراسة

إنّ طبيعة الموضوع المعالج ، يفرض إعتماد المنهج الوصفي لأجل ابراز أهمية موضوع

للإجابة على إشكالية المذكرة و مناقشة فرضيات البحث ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي رغبتا منا في وصف الواقع الذي تشهده الجزائر عموما و ولاية أدرار على وجه الخصوص في مجال البيئة والإحاطة بالمشكلات التي تهددها ، وكذا تحليل النصوص القانونية المنظمة لدور الجماعات المحلية في هذا المجال ، كما تم

الاعتماد على الاسلوب التحليلي لتحليل المعطيات المقدمة من طرف صالح البلدية و ابراز دور بلدية أدرار في تجسيد السياسة البيئية بالولاية.

## 7- حدود الدراسة :

تتجلى حدود الدراسة لموضوعنا و الذي حاولنا حصره في دور بلدية أدرار في تجسيد السياسة البيئية بولاية أدرار ، خاصة في ضل أهمية موضوع البيئة في الجزائر من خلال النصوص القانونية ذات العلاقة به، لاسيما تلك المتعلقة بدور الجماعات المحلية في حماية البيئة ،وقد اقتصر مجال بحثنا المكاني على ولاية أدرار، في حين اقتصر مجال بحثنا من الناحية الزمنية على الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020.

## 8- تقسيم الدراسة

لأجل ما تقدمّ تمّ تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

تناول في الفصل الأول الى ماهية السياسات البيئية،و كذا مختلف آليات تنفيذ و تجسيد السياسات البيئية في الجزائر بالاضافة الى تركيز الضوء على الفاعلين المحليين المكلفين بحماية البيئة في الجزائر ، وفي الفصل الثاني تطرقنا الى بعض الدراسات السابقة ، كما تم التعليق عليها و تبيان العلاقة مع الدراسة الحالية ، أما الفصل الثالث و الاخير فقد جاء ليقدم قراءة عامة حول بلدية أدرار بالإضافة الى محاولتنا اظهار واقع تجسيد السياسات البيئية في بلدية أدرار .

و في الاخير خلصنا الى الخاتمة وأهم النتائج و التوصيات

.

# الفصل الأول

# الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية

**تمهيد**

إن السياسات البيئية كجزء من السياسة العامة تشير إلى المجالات التي توجه فيها المؤسسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية .

الجزائر كغيرها من دول العالم تمر بعدة تغيرات بيئية خطيرة ذات تأثير واضح على الأوضاع الاجتماعية، و الاقتصادية و الإنسانية، لذلك أصبح من الضرورة الملحة حماية البيئة والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث، باعتبارها بعدا رئيسيا من أبعاد تحديات المخاطر البيئية على الأجيال القادمة .ومن هنا فانه يجب تحديد أولويات السياسية البيئية في و وتطوير آليات حماية البيئة من خلال التشريعات والنصوص القانونية، والاقتصادية، والتنظيمية في إطار التنمية المستدامة.

و سنحاول في هذا الفصل ان نتطرق الى أهم عناصر السياسة البيئية خاصة في الجزائر و ذلك م خلال إستعراض العناصر التالية :

**المبحث الأول : ماهية السياسات البيئية**

**المبحث الثاني: آليات تنفيذ و تجسيد السياسات البيئية في الجزائر**

**المبحث الثالث: الفاعلين المحليين المكلفين بحماية البيئة في الجزائر**

## المبحث الأول : ماهية السياسات البيئية

تعتبر البيئة المجال الحيوي الذي يرتبط بالإنسان ارتباطا وثيقا، و أصبحت تعاني من مشاكل عديدة تزايدت حدتها في السنوات الأخيرة لأن الموارد غير المتجددة مهددة بالنضوب، والتنوع البيولوجي مهدد بالانقراض .

### المطلب الأول : تعريف البيئة

يقتضي تعريف البيئة التطرق للتعريفات اللغوية بما تحمله من دلالات وهذا من خلال الاطلاع على اللغة العربية ومعانيها، بالإضافة إلى اللغة الأجنبية والفرنسية والانجليزية مع الإشارة للتعريفات الاصطلاحية والتي كانت متعددة، ومساعدة على تعريف البيئة.

تتشابه المعاجم اللغوية في تحديد التعريف اللغوي للبيئة .ففي مختار الصحاح البيئة مشتقة من لفظ بوأ وتبوأ، أي أن البيئة هي المقام أو المنزل أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي [1].

البيئة هي ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم ، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان و نبات و التي يتعايش معها الإنسان ، وهي أيضا الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية و بشرية يتأثر بها و يؤثر فيها ، أي أن البيئة تشمل كل العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر على الكائن الحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يقصد بالعوامل الحيوية جميع الكائنات الحية غير المرئية و المرئية الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة أما العوامل غير الحيوية فيقصد بها الماء و الهواء والتربة.[2]

[1] نور الدين يوسفي، جبر ضرر التلوث البيئي ، دراسة تحليلية مقارنة في ظل أحكام القانون المدني والتشريعات البيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في الحقوق، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ،2011-2012،ص16-17

[2] أحمد محمد موسى، الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة ، الطبعة الأولى ، مصر ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 16

**المطلب الثاني: مفهوم السياسة البيئية :**

**1- السياسة البيئية و السياسة العامة**

ترتبط السياسة البيئية بمفهوم السياسة العامة للدولة ، و هي بذلك عنصر من السياسة العامة، وتتمثل في التوجيهات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما( شركة، مؤسسة، جمعية أو هيئة ) يتم إملاءها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة[1].

بدأت الدارسات المتصلة بالسياسات العامة التي تعالج المشكلات المجتمعية تنزع نحو الاهتمام بالعالم الطبيعي، وخاصة قضايا البيئة على المستويات المحلية، الإقليمية والعالمية حيث احتلت قضايا البيئة مركز الصدارة في سلم الأولويات المتضمنة في أجندة التأسيس .

**2- تعريف السياسة البيئية**

:هناك العديد من التعاريف للسياسات العامة البيئية منها :

تشير السياسات البيئية إلى المجالات التي تتوجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ألا أن هذا المجال يعتبر واسعا فإن التركيز سينصب على استخدام آليات وتقنيات، موجهة نحو تعزيز القدرات التشاركية والمؤسسة لمعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة من خلال وضع سياسات بيئية فعالةُ [2].

تعرف السياسة البيئية أيضا على أنها جزء من السياسة العامة، و إن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئة المتواجدة أصلا، و إنما يتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية، والفاعلة لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث .كما يمكن تعريفها أيضا على أنها تلك الحزمة من الخطوط العريضة، التي تعكس القواعد

[1] مصطفى بابكر، السياسات البيئية ، مجلة جسر التنمية، العدد 25 ، المعهد العربي للتخطيط .جانفي 2004، ص04

[2] عارف صالح مخلف ، الادارة البيئية – الحماية الادارية للبيئة ، دار اليازوري العلمية للنشر ، عمان الأردن ، 2009 ، ص 30

الإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة، والمسؤولة عن نتائج هذه الاستراتيجية، وذلك من خلال الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات .

كما هناك من يعرفها على أنها مجموعة الوسائل والطرق، و الإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من أجل تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، هذه العالقة تشمل كافة الأنشطة والعمليات سواء المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع .

من التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة البيئية هي جزء من السياسة العامة ، و هي مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تنتجها الحكومة بقصد إحداث أثار ونتائج اقتصادية وبيئية مرغوبة تدعم التنمية المستدامة، و تحافظ على ثروات البلاد .

**المطلب الثالث: أهداف السياسة البيئية:**

تهدف السياسة العامة البيئية إلى تحقيق النقاط التالية:

- حماية وحفظ صحة وحياة الإنسان، وهي الالتزام واجب أخلاقي من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل المجتمع والدولة.
- حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء، والتي تعتبر جزء رئيسي في النظام البيئي كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات، ولمتطلبات الاستثمار المتنوعة للمجتمع الإنساني.
- تحجيم الممارسات والأنشطة التي تؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتحقيق آثاره قدر الإمكان[1] .
- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل قدراتها الاستيعابية والإنتاجية .

[1] فريدة بوسكار، السياسة البيئية في الجزائر ، مذكرة ماستر، جامعةمحمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 23

- مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، وتقييم الآثار البيئية في مختلف المشاريع الاقتصادية الخاصة.
- إن الدور الذي يجب على السياسة العامة البيئية أن تلعبه مرتبط بالثقافة البيئية، ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل مشاكل البيئة باستخدام آليات تقنية وإدارية، تسعى الثقافة البيئية بالتوازي إلى إحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان، بحيث يتصرف كل فرد كأنه صاحب القرار [1].

[1] منور اوسرير ، الاقتصاد البيئي ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 30

## المبحث الثاني: آليات تنفيذ و تجسيد السياسات البيئية في الجزائر

تعاني الجزائر من آثار المشكلات البيئية التي تنعكس على جميع المجالات، لذلك تسعى جاهدة إلى إيجاد حلول لها؛ من خلال تبني سياسة واضحة المعالم، واستعمال أفضل الأدوات في الحد من تلك المشكلات وحماية البيئة من التدهور واختلال توازن النظام البيئي، سواء من خلال فرض ضرائب ورسوم، أو من خلال الأوامر التي تصدر عن السلطات الإدارية في مجال حماية البيئة.

### المطلب الأول: الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية و محدداتها

#### 1- الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية

يعتبر التنظيم القانوني أكثر وسائل حماية البيئة انتشار وقبولا في غالبية دول العالم خاصة الدول النامية وتتمثل الأدوات التنظيمية في الأوامر التي تصدر عن السلطات الإدارية المختصة بحماية البيئة، والمتمثلة أساسا في المنع أو التصريح (أفعل أو لا تفعل)، وتدعى كذلك قيود التحكم والسيطرة عندما تكون مرتبطة بمصدر التلوث بحيث تحدد القيود كيف وأين يتم الحد من التلوث، تعتبر المعايير من بين الأدوات التنظيمية التي يتم استخدامها على نطاق واسع وتأخذ أربعة أشكال هي : معايير النوعية البيئية، معايير الانبعاثات، معايير خاصة بالمنتوج، ومعايير خاصة بالطريقة التقنية .

أ- **معايير النوعية البيئية** :تضع هذه المعايير النوعية العامة الواجب تحقيقها بناء على قدرات الوسط فهي إذا ترتبط بغايات محددة مسبقا يرجي بلوغها، بحيث تحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث، أي أن هناك معدل محدد من كمية الملوث في الوسط الطبيعي مثال :الحد الأقصى لنسبة ثاني أوكسيد الكربون في الجو .

ب- **معايير الانبعاثات** :تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها للمخلفات في مكان معين وحدود إصدار ثاني أو كسيد الكربون في مؤسسة ما [1].

ت- **معايير خاصة بالمنتوج** :من أحدث الاستخدامات، هذا النوع من المعايير على مستوى التجارة الدولية (متطلبات التعبئة والتغليف، والعالمة البيئة )هذه المعايير تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوافر في المنتوج كنسبة مادة الرصاص في البنزين.

ث- **معايير خاصة التقنية** :تحدد هذه المعايير الطرق التقنية الواجب استخدامها في الإنتاج والتجهيزات المقاومة للتلوث والواجب تنصيبها .

**ثانيا : محددات السياسة البيئية:**

إن السياسات البيئية تختلف من دولة إلى أخرى ولعل أهم المحددات التي تشرح وتفسر تباين السياسات البيئية بين الدول ما يلي:

- طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة، إذ أن ذلك يعكس تفاوتا وتباينا في مدى إلحاح الحاجات أو الأولويات ومدى التفصيلات الاجتماعية.

ومن ثم فما قد يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية، وكذلك من حيث درجة التشدد والتساهل في التطبيق.

- مدى وطبيعة الأهداف التي ربما تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تبني سياسة بيئية ما، ومن أهم الأمثلة ذلك نوع التلوث المطلوب خفضه ونسبة الخفض . كما قد تبرز أهمية مسألة ما إذا كانت هذه السياسات تركز على البيئة فقط أم قد ترمي إلى تحقيق أغراض أخرى مثل التأثير على التجارة الدولية أو الحصول على عائد مالي الإضافة إلى خفض التلوث .

[1] عبد الكريم مشان ، دور الادارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 2012/2011 ، ص 8

- مدى القدرة التمثيلية الطبيعية للبيئة :وهذه تعني مدى قدرة البيئة على تحويل المخلفات والنفايات و الإصدارات المختلفة وجعلها غير ضارة، وكذلك على تجديد الموارد الطبيعة وهذه المقدرة تعتمد على حجم الملوثات وطبيعتها.
- حجم ما لحق بالبيئة من دمار و أضرار :إذ كلما ازدادت درجة الأضرار البيئية كلما كانت الدولة في حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتشددة مع المشكلة بشكل مباشر، كما أن هناك أخطار وأوضاع بيئية قد يكون استعمال الأدوات الاقتصادية معها أكثر نفعا أو أقل ضررا من الأدوات التنظيمية أو التدخل الحكومي المباشر
- المقدرة التنظيمية :أي قدرة الدولة على ا لم ا رقبة والرصد و الإشراف، وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقر اتخاذها .
- مدى ما يخضع له الأشخاص الاقتصاديين العامة والخاصة من أعباء وتكاليف مثل الرسوم والضرائب والتدابير المتعلقة بحفظ الصحة والسلامة في الأحوال العادية .
- طبيعة النظام الاقتصادي ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي : فكلما كانت الدولة متدخلة كلما ازداد لجوؤها إلى الأساليب التنظيمية أكثر من غيرها. ويزداد اعتمادها على قوى السوق والأساليب الاقتصادية كلما خفت حدة التدخل.
- الأبعاد والآثار الاقتصادية الكلية والجزئية، وكذلك المحلية والدولية لكل سياسة يتم تبينها .
- محدد فعالية السياسة البيئة :وهو محدد يعتمد على قياس العائد.
- النفقة :حيث يتم اختيار الأداة التي تخفض التلوث بأقل نفقة ممكنة، ويمكن في هذه الحالة التوسع فيه وإدخال النفقات والتكاليف الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة وكذلك المكاسب الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة .

- تزايد أهمية الضغوط العالمية التي تمارسها الدول والمنظمات العالمية من أجل وضع سياسات لحماية البيئة على الرغم من أن أغلبها تتصف بصفة التهديد؛ إذ تتخذ الدول سياسات وتطبيق تدابير لحماية البيئة غالبا في شكل عقوبات تجارية[1].

**المطلب الثاني: المشاكل البيئية و أولويات السياسة البيئية في الجزائر:**

**1- المشاكل البيئية في الجزائر**

تتعرض البيئة الجزائرية كبقية دول العالم إلى تدهور في عناصرها المختلفة وذلك من حيث الظروف المناخية ، محدودية الموارد الطبيعية ، التوازن الهش في الأنظمة البيئية، وتتمثل أهم المشاكل التي تعاني منها في:

**1-1 التلوث :**

يعد التلوث من أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر، ويعرف التلوث بشكل عام هو الطارئ أو الأمر الغير مناسب الذي أدخل على التركيبة الطبيعية أو الكيميائية الفيزيائية والبيولوجية للمياه والهواء والتربة الذي يؤدي إلى تغيير أو فساد في نوعية تلك العناصر مما يلحق الضرر بحياة الإنسان أو مجمل الكائنات الحية ويتلف الموارد الطبيعية . وسنتطرق إلى أنواع وأثار التلوث البيئي في الجزائر:

**أ- تلوث الهواء**

:عرفت الجزائر في السنوات الماضية تلوثا هوائيا يرجع لمجموعة من مصادر أهمها الناتج عن وسائل النقل والمصانع:

I. **التلوث الناجم عن وسائل النقل** :اتساع استعمال وسائل النقل أدى إلى تركز الرصاص في الجو وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية 1985 فإن عدد السيارات التي تجاوزت مدة سيرها 20 سنة تمثل80% من حظيرة السيارات مما يؤدي إلى نسبة عالية من الغازات السامة التي تدعو إلى رداءة محركات السيارات ونوع البنزين الذي يحتوي على كمية كبيرة من الرصاص .

[1] منور اوسرير ، مرجع سابق ، ص 35

II. **التلوث الصناعي** : تعد المصانع المتسبب الرئيسي في هذا النوع من التلوث، حيث تقوم مصانع الاسمنت ببعث 4596 طن سنويا من أكسيد الأزوتت و 12000 طن من أكسيد الكربون و102000طن من أكسيد الكبريت .ورغم محاولات الدولة لتقليل من انبعاثات الإسمنت من خلال فرض شبكات لإزالة الغبار إلا أنها في أغلب الأحيان معطلة نتيجة عدم الصيانة، وحسب تقرير حول مستقبل البيئة في الجزائر سنة 2000أن تلوث الهواء يسبب أم ا رض تنفسية بالنسبة للسكان عموما 353600 حالة سلطان الرئة لأكبر من 30 سنة 1522 حالة مرض الربو بالنسبة للسكان عموم.

ب- **تلوث الماء:** حسب إحصاءات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء لسنة 2000 تشير أن هناك 2805حالة تيفوئيد وفي سنة 2002 هناك 3218 حالة لكل 10000 ساكن .

وقد نجم عن النمو السكان المدن وأنشطتها المتعددة، الاستغلال المفرط للمياه الجوفية وتلوثها وكذا الارتفاع الكبير في نسبة المياه المستعملة، وقد سجل أن 2 / 1 من المياه الموزعة من القنوات تتسرب نتيجة لقدم وعطب القنوات وتدهور السدود.

الجزائر التي تشكل 200 / 1 من سكان العالم لا يتوفر فيها إلى 75 لتر في اليوم في حين المعايير الدولية قدرته ب 135لتر للفرد الواحد في اليوم.

ت- **تلوث التربة** :تلوث التربة في الجزائر راجع لعدة أسباب أهمها:

I. **انتشار النفايات الصلبة:** للنفايات تعريف قانوني من وجهة النظر البيئية فحسب القانون رقم 03 83 المؤرخ في 8 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة" النفايات هي كل ما تخلفه عملية الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وكل مادة أو منتج أو بصفة عامة كل شيء منقول يهمل أو يتخلى عنه صاحبه "وتقدر نسبة إنتاج النفايات ب 0.5 كلغ للإنسان في اليوم الواحد، وبلغت في العاصمة 0.75 كلغ لشخص في اليوم

الواحد. وقدرت النفايات العادية في الجزائر 70% ،24% نفايات معدية، % 4.8 نفايات سامة، 1.2% نفايات خاصة أي بمجموع يقدر 125000 طن سنويا.

II. **الكثافة السكانية المفرطة** :يعد التزايد السكاني أهم أسباب تفاقم مشكل التلوث في الجزائر حيث تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر 5 مرات ما بين عامي 2010 2002 من حوالي 30 مليون إلى أكثر من 35.7 مليون نسمة بزيادة تفوق % 0.3 سنويا حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول 2020 والذي ساهم في تدهور الخدمات و المرافق الأساسية وله تأثير كبير على الموارد الطبيعية من المخلفات السكان الذين يتمركز 3 / 2 في الساحل مما أدى إلى التوسع على حساب المساحات الخضراء.

### 2-1 التصحر:

بسبب الممارسات السلبية للفرد كالرعي الجائر، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية... الخ ظهرت مشكلة التصحر في الجزائر مثلها مثل باقي غابات شمال إفريقيا، والتي تم تدميرها وحل محلها حشائش الاستيبسو، التي اختفت بدورها في معظم المناطق تحت وطأة إفرط الاستغلال الرعوي لتتحول في النهاية إلى بيئة صحراوية فقيرة الموارد [1].

تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر من سوء إدارتها مما تسبب في تعريتها وبالتالي خسائر في التربة والملوحة والتحول الحضري نتيجة الانجراف المائي والذي تحدثه السيول ، أما عن الانجراف الهوائي الناتج عن الرياح يحتمل أن تتصحر حوالي 500 ألف هكتار من الأراضي السهبية و 7 ملايين هكتار مهددة بالتصحر وقدر هذا التدهور وفقا لأسبابه الكيميائية ب 8406 ألف هكتار بسبب انجراف التربة بالماء والهواء ب 3858 ألف هكتار.

[1] فريدة بوسكار، مرجع سابق ، ص 34

يعتبر للإنسان دورا مهما في التصحر في مجالين هما :معدلات النمو السكاني السريع من ناحية وأساليب استخدام الأراضي من ناحية ثانية .حيث يعد الضغط الزراعي الذي يقصد به تكثيف الاستخدام الزراعي والتوسع في الزراعة الرعوية التي كثيرا ما تكون على حساب المراعي الخصبة. وهذا يعني تقليص مساحة المرعي الجيدة وتدفع بالمناطق إلى الجفاف مما يعني الرعي الجائر وتسريعا لعمليات التصحر.

### 2- أولويات السياسة البيئية في الجزائر:

اختارت الجزائر رفع التحدي الذي يواجهها في مجال البيئة فأعدت إستراتيجية تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف [1]:

I. إدماج الاستمرارية البيئية في برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية

II. العمل على تحقيق التنمية المستدامة والتقليص من ظاهرة الفقر

III. حماية الصحة العمومية للسكان.

نظرا لما أصبحت تعاني منه، الدولة الجزائرية من مشاكل رهيبة تؤرق إقليمها بحيث التنوع البيولوجي لديها مهدد، وأيضا الاستنزاف المفرط للثروات الطبيعية فيها، و ما يعانيه المواطنين من أمراض و مشاكل صحية كالربو و الحساسية و غيرها نتيجة تلوث البيئي، قامت بوضع استراتيجية وطنية للبيئة تسعى من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة و الحفاظ على البيئة في نفس الوقت و من أجل تطبيق هذه الاستراتيجية استعملت كافة الأدوات[2].

**المطلب الثالث : التشريعات الوطنية و البناء المؤسساتي للمحافظة على البيئة في الجزائر:**

تمر الجزائر كغيرها من دول العالم بعدة تغيرات بيئية خطيرة ذات تأثير واضح على الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية والإنسانية، لذلك أصبح من الضرورة الملحة حماية البيئة والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث، باعتبارها بعدا رئيسيا من أبعاد تحديات المخاطر البيئية على الأجيال القادمة . ومن هنا فإنه يجب تحديد أولويات

[1] غنية إبرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009-2010،ص86

[2] كامل محمد المغربي ، الادارة والبيئة والسياسة العامة ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة ط1 ، الاردن ، 2001 ، ص 302

السياسية البيئية في الجزائر وتطوير آليات حماية البيئة من خلال التشريعات والنصوص القانونية، والاقتصادية، والتنظيمية في إطار التنمية المستدامة. ولقد تعددت وتطورت الجهود الجزائرية في هذا المجال على مدار فترة زمنية طويلة .

تعتبر الولاية في التنظيم الإداري الجزائري الجماعة الإقليمية للدولة، كونها تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة لنص المادة الأولى من القانون 07-12 فهي جزء لا يتجزأ من الدولة وتابعة لها، بالرغم من وجود اللامركزية الإدارية التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري، التي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وهيئات محلية أو مصلحيه مستقلة . هذه الهيئات الإدارية التي تكون في الغالب هيئات منتخبة، تباشر مهامها تحت رقابة السلطة المركزية، والولاية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة، أي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة .

وفي نفس الوقت فإن الولاية هي شخص من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وبالتالي تلعب دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم الولاية مع الدولة في إدارة " جاء نص المادة 1 الفقرة الأخيرة من هذا القانون ينص على وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

تضمنت المادة 12 من القانون رقم 12-07 أن الولاية لها مجلس منتخب بالاقتراع العام، ويدعى المجلس الشعبي الولائي، وهو هيئة المداولة بالولاية.

يتشكل المجلس الشعبي الولائي من مجموعة من المنتخبين فيتغير عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي حسب تغير عدد سكان الولاية الناتج عن عملية الإحصاء الوطني للسكن والسكان الأخيرة وضمن شروط من 35 عضو إلى 55عضو، إلا أنه يجب أن تكون بكل دائرة انتخابية ممثلة بعضو واحد على الأقل.

كما يعتبر الوالي سلطة إدارية وسلطة سياسية في نفس الوقت، والسلطة الأساسية في الولاية فيتمتع بصلاحيات هامة تتمثل في أنه ممثل للدولة، فهو متصرف بسلطة الدولة مندوب للحكومة، والممثل المباشر والوحيد لكل و زير في الوزارة فهو ينفذ قرارات وتعليمات الحكومة التي يتلقاها من الوزراء، وممثل للولاية بصفته الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي الولائي .

## المبحث الثالث: الفاعلين المحليين المكلفين بحماية البيئة في الجزائر

منذ الاستقلال لم تنعم الهياكل الادارية التي تخص البيئة بالاستقرار، إذ تعاقب على مهمة حماية البيئة عدة وزارات كالفلاحة، الغابات، التعليم العالي والبحث العلمي وغيرها .الامر الذي جعل البعد البيئي لم يحض بالاهتمام الكافي، ولم تلق التدابير الخاصة طريقها الى التطبيق، وظل الامر على حاله رغم صدور عدة تشريعات خاصة بحماية البيئة، . وهذا الى غاية استحداث هيئة خاصة بتهيئة البيئة والاقليم سنة 2001

### المطلب الأول: الجماعات المحلية:

#### 1- دور الولاية في حماية البيئة

تعتبر الولاية في التنظيم الإداري الجزائري الجماعة الإقليمية للدولة، كونها تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة لنص المادة الأولى من القانون 12-07 [1]، فهي جزء لا يتجزأ من الدولة وتابعة لها، بالرغم من وجود اللامركزية الإدارية التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري، التي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة .وهيئات محلية أو مصلحية مستقل[2] . و تتضح اختصاصات الولاية في مجال حماية البيئة ضمن ما تطرق إليها المشرع الجزائري في ظل قان ون الولاية 12-07 ، باعتباره آخر تعديل لقانون الولاية منذ الاستقلال مواكبة للتطورات التي تبناها المشرع في إطار حماية البيئة، و الذي أملى على الولاية اختصاصات مواكبة لكل جديد في مجال حماية البيئة في مجالات لها علاقة بالبيئة من صحة وبناء ومياه...الخ لكل من المجلس الشعبي الولائي والوالي.

ويتولى المجلس الشعبي إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ويراقب تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها، ويعلم الوالي المجلس بكافة النشاطات المتعلقة بتهيئة الإقليم سواء المحلية أو الجهوية أو الوطنية، ويتداول المجلس في كل مسألة تضمن التأثير على مخططاته في القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع[3] .

[1] المادة 1 من القانون 12-07 المؤرخ في 21-02-2012 يتعلق بالولاية ،ج ر ،عدد12، الصادرة بتاريخ 29-02-2012

[2] عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، جسور للنشر والتوزيع ، ط 2 ، الجزائر، 2007 ، ص170

[3] المواد 33، 77، 78 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية ، مرجع سابق

يمارس المجلس صلاحياته المتمثلة في المداولات التي يتناقش فيها بشأن حماية البيئة وهو ما أملته المادة 77 من هذا القانون، فخصت المجلس الشعبي الولائي بضرورة ممارسة صلاحياته المخولة له في إطار حماية البيئة، بتداوله في كل أمر يدخل في حماية البيئة. في حين تضمن قانون الولاية اختصاصات كثيرة للوالي باعتباره سلطة إدارية وسياسية، الأمر الذي يجعله من جهة يمثل الولاية ومن جهة أخرى يمثل الدولة ، وفي مجال حماية البيئة يقوم الوالي مهام مثل ممارسة برامج السكن، كما أنه ملزم بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الشعبي الولائي لاسيما تلك المتعلقة بمجال حماية البيئة. كما يساهم( حسب المواد 101،103،114 من القانون 12-07 من قانون الولاية ) في القضاء على السكن الهش الغير مطابق للشروط الصحية وإزالته نهائيا، ويتولى المحافظة على النظام العام والأمن والسلامة والسكينة العمومية .

### 2- دور المجلس البلدي في حماية البيئة

يعتبر المجلس الشعبي البلدي هيكلا قانونيا وإطارا لتعبير عن الأفكار ،فهو قاعدة لا مركزية يشارك فيه المواطن في تسيير شؤونه العمومية[1] . حيث يشارك في المحافظة على البيئة وذلك من خلال الصلاحيات الممنوحة له، فهو يعمل على أساس المساهمة في اقتراح الرؤى والبدائل في هذا المجال حيث:

- يشارك في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها .
- يسهر على حماية الأراضي الفلاحية. والمساحات الخضراء لاسيما عند إقامة مختلف المشاريع وذلك من اجل الحفاظ على الطابع الفلاحي.
- يساهم أيضا في حماية التربة والموارد المائية ويسهر على الاستغلال الأفضل لها.

[1] المادة 103 من القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية ، ص12

**المطلب الثاني: الإدارة المحلية المباشرة:**

الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم المحلي، يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، وتمارس ما ينسب إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية. وقد ظهرت الحكومة المحلية كواقع تنظيمي قانوني منذ زمن بعيد ولكنّها أصبحت واقعا معروفا بظهور النظم الديمقراطية الحديثة [1] .

وتعتبر الإدارة المحلية المباشرة هي تلك الهيئة التي لها صلة مباشرة بالعملية البيئية وتتمثل في مديرية البيئة بالولاية والمفتشيات الجهوية.

وللأهمية البالغة التي تكتسيها المديرية الولائية للبيئة، وحرصا من السلطة على تكفلها الأمثل بالمهام المنوطة بها قامت بالإجراءات الآتية[2] :

- تنصيب مديريات البيئة على مستوى كل ولايات الوطن.
- تدعيم هذه المديريات بالوسائل الضرورية لممارسة مهامها.
- اتخاذ جملة من الإجراءات لتسوية وضعية المفتش.

وتحدد مهام مديرية البيئة وفق ما جاء به التشريع بتجسيد ومراقبة القوانين والتنظيمات المتعلقة بالبيئة[3] :

- اقتراح مجمل التدابير التي تهدف إلى تحسين الترتيبات التنظيمية والتشريعية التى لها صلة بحماية البيئة ، حيث تقوم مديرية البيئة في ذلك باقتراح كل ما من شأنه أن يساهم في تطوير وتنظيم المنظومة البيئية على المستوى المحلي ومتابعة مختلف العمليات والبرامج.
- تقوم المديرية بتسليم ومنح الرخص على المستوى المحلي.

[1] تركية خليفة ، دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع البيئة ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2017/ 2016.

[2] بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتورة، بن عكنون، جامعة بن يوسف بن خدة،2008-2009، ص160

[3] أميرة جلولي، الصعوبات التي تواجه سياسة التنمية البيئية في ولاية عين الدفلى، دراسة حالة بلدية جليدة ،2013-2018، مذكرة ماستر ، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة، ص 47-46

- كما تسعى إلى اتخاذ الإجراءات الهادفة للوقاية من أشكال التدهور البيئي ومحاربة التصحر والتلوث، وانجراف التربة ،وترقية المساحات الخضراء.
- تقوم بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى في الدولة بتنفيذ البرامج عبر إقليم الولاية والبلديات ، ويقصد بالأجهزة الأخرى هي كل الإدارات والهيئات والتنظيمات التى يمكن لها المساهمة في تقديم يد العون في اتجاه البرامج البيئية المتنوعة.

م جهة اخرى ، ينص المرسوم التنفيذي رقم 03 - 493 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003 ، على أن المفتشية العامة للبيئة تشتمل على خمس (5) مفتشيات جهوية. وتكلف المفتشية الجهوية للبيئة في الولايات التابعة لاختصاصها الإقليمي بتنفيذ أعمال التفتيش والمراقبة المخولة للمفتشية العامة للبيئة[1]. و هذه المفتشيات متواجدة على مستوى الولايات التالية : هران ، بشار،الجزائر ، ورقلة و عنابة .

وقد حددت أحكام المواد 2 و3 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 96 - 59 مهام المفتشية العامة للبيئة التي تقوّم دوريا تدابير المراقبة والتفتيش والأعمال التي تباشرها مصالح البيئة، وتقوم بالزيارات التفتيشية لكل منشأة يحتمل أن تشكل خطرا على البيئة أو على الصحة العمومية. كما تجري تحقيقات يكون غرضها تحديد الأسباب وتقويم الأضرار وتحديد المسؤوليات، وتسهر على المراجعة الدورية لأجهزة الإنذار والوقاية من حوادث التلوث التي يُحتمل أن تصيب البيئة والصحة العمومية.

يمارس مفتشو البيئة أعمالهم على أساس برنامج سنوي يوافق عليه الوزير بالبيئة ، غير أنهم يمكنهم التدخل بناء على طلب الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي للقيام بأي مهمة تحقيق تفرضها حالة خاصة ، وتنتهي كل مهمة تفتيش أو

[1] فوزية برسولي، بولحية شهيرة، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد الخامس، جوان2018 ، ص324

تحقيق بتقرير يوجهه المفتشون إلى الوزير المكلف بالبيئة والولاة المعنيين ، ويتضمن هذا التقرير مجمل الإجراءات المتخذة والاقتراحات [1] .

**المطلب الثالث : دور الجمعيات في حماية البيئة:**

شهد العمل الجمعوي في مجال المحافظة علي البيئة تطورا ملحوظا من حيث العدد ، إذ انتقل من خمسة عشر ( 15 ) جمعية سنة 1996 إلى ما يفوق ألفين (2000) جمعية نهاية سنة 2001. إن قانون حماية البيئة رقم 83-03 لم يعط مرونة للعمل الجمعوي في إطار حماية البيئة، و هذا الأمر يعد طبيعيا لان الفترة التي صدر فيها لم تكن المشاكل البيئية معقدة كما هي عليه الآن و السنوات القلية الماضية، لذا جاءت الحاجة إلى تحديثه، و تجديد قواعده بما يتماشى و المشاكل المطروحة حاليا من خلال قانون رقم 03-10 المؤرخ في (2003 )[2]. و على الرغم من أن حماية البيئة لم ترد صراحة في تعداد ميادين نشاط إلا أن حماية البيئة يمكن إن تندرج في إطار العديد من الأنشطة التي عددها قانون الجمعيات، فالمشروع ترك المجال واسعا مما يمكن الأفراد من إنشاء الجمعيات البيئية و الإطار المعيشي بما في ذلك جمعيات الأحياء الذي يصل عددها إلى16683 جمعية محلية و 32 جمعية على المستوى الوطني حسب إحصائيات وزارة الداخلية لسنة2007 إذ بالنسبة للجمعيات الوطنية فلها مكاتب محلية تنشط على مستواها.

و نظرا للدور الحيوي للجمعيات في حماية البيئة كشريك للإدارة جاء قانون البيئة الجديد لتدعيم سلطات الجمعيات و إضفاء مزيد من الشفافية و الوضوح علي أداء الجمعيات في مجال حماية البيئة، و في علاقتها مع الإدارة.

ورد تنظيم دور الجمعيات حماية البيئة لأول مرة في قانون حماية البيئة و التنمية المستدامة الجديدة، إذ خص المشروع الفصل السادس منه لتدخل الأشخاص و الجمعيات في مجال حماية البيئية، حيث تساهم الجمعيات المعتمدة من خلال المشاركة بفعالية إلى جانب مختلفة الهيئات الحكومية في اتخاذ القرارات البيئية.

[1] بوعلام بوزيدي ، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في القانون العام ، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص57

[2] مازن محمد، دور المجتمع المدني في حماية البيئة،رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر -2016،1-2017، ص136

لا يتوقف دور الجمعيات لي الاستشارة فحسب بل يتعداه في الكثير من الأحيان إلى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال تحق التمثيل داخل بعض الهيئات الحكومية رغم عدم اتساع هذه الإمكانية إلى جميع الهيئات المشرفة على حامية البيئة إلا أن النص على حق المشاركة في بعض الهيئات، يعكس تحولا جذريا في ممارسات الإدارة التقليدية التي كانت تفضل الأسلوب الانفرادي في صنع القرار[1] .

[1] مازن محمد،مرجع سابق ، ص137

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال هاته الدراسة نستنتج بان الدولة سخرت مؤسساتها الرسمية و غير الرسمية لصناعة السياسة البيئية نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها القطاع، إذ السلطة التنفيذية الفاعل المهيمن في إعداد السياسة البيئية نظرا لما يقوم رئيس الجمهورية في خطبه لاسيما في المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر جوهانسبورغ 2002 ، دون أن ننسى مجهودات وزارة البيئة و تهيئة الإقليم التي من أهم انجازاتها إطلاقها لمشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم2025 في فيفري 2007 و الدور الذي به البرلمان من خلال النشاط التشريعي في مجال البيئة و التهيئة العمرانية الموزع على لجنتين ، لجنة الفلاحة و الصيد البحري حماية البيئة و لجنة السكان و التجهيز و الري و التهيئة العمرانية مع مراعاة الدور الاستثنائي لمجلس الدولة التابع للسلطة القضائية كما لاحظنا التطور التاريخي الذي مر به المجتمع المدني في الجزائر ابتداء من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة ما بعد الاستقلال في فترة الأحادية و مرحلة ما بعد 1989 و بينا التنظيمات التي تكون منها كالأحزاب و الإعلام بوسائله المختلفة و الدور الذي تلعبه في مجال من نشر الوعي البيئي و التربية البيئية و التحسيس بأهمية و ضرورة حماية البيئة و نشر المعلومات الصحيحة حول الواقع البيئي في الجزائر.

و أبرزها أيضا الدور المهم الذي تقوم به الجمعيات البيئية في صياغة القرارات البيئية من خلال التأثير المباشر الذي يمارسه الأعضاء في الهيئات الحكومية من خلال التبليغ عن حالة البيئة و عرضنا تقييما لأداء الجمعيات البيئية و أعطينا نموذجا عن جمعية بيئية معتمدة تنشط على المستوى المحلي و الوطني.

# الفصل الثاني

# الدراسات السابقة

**تمهيد**

من خلال معرفة المهام المنوطة بالجماعات المحلية واختصاصات المجالس الشعبية البلدية والولائية وصلاحياتها للمحافظة على البيئة و كذا الوسائل المتوفرة لديها ، وبالتبعية كيفية التصدي لما يقع على البيئة من جرائم ، وهذا ما يستدعي بالضرورة دراسة توجهات الجزائر في مسألة حماية البيئة ومتابعة التشريعات التي صدرت في هذا الشأن والعمل على إيجاد الحلول وطرح الإقتراحات والتوصيات المناسبة لهذا الغرض.

**المبحث الأول :الدراسات السابقة**

**المبحث الثاني : التعليق على الدراسات السابقة**

## المبحث الأول: الدراسات السابقة

تمثل حماية البيئة الطبيعية هدفًا من الأهداف الأساسية التي يسعى المجتمع لتحقيقها كأبرز مظهر من مظاهر عناية الانسان بسلامته وسعادة النوع البشري، وتعتبر مشكلة التلوث البيئي من المشكلات الجديده في عالمنا وهي احد افرازات التطور العلمي والتقني الهائل من الاسباب التي دعتني للبحث في هذا المجال و تكريس التجارب المختلفة سواءا محلية او أجنبية لفهم وإحاطة الموضوع بكل شكلياته ليتسنى لا تحليلة و استخلاص أهم مسببات التدهور البيئي .

### المطلب الاول: الدراسات العربية

**الدراسة الاولى : ليلى أحمد محمد المهدي ، التشريعات الدولية البيئية و اثرها على القوانين السودانية لحماية البيئة ، اطروحة دكتورة ، جامعة شندي ،السودان ،2015.**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مصطلح البيئة الحيوية للانسان وجانبها اللغوي و التاصيلي والقانوني. بالاضافة الوقوف على التشريعات الدولية والمحلية المعنية بأمر البيئة عمومًا. و معرفة المرحلة التي وصلت اليها القوانين الوطنية في تشريعاتها الداخلية والاتفاقيات الدولية. كما خلت الدراسة الى النتائج التالية :

- هنالك قصور تام في التشريعات والقوانين المحلية في مجال حماية البيئة، وإننا لم نستفد وطنيًا بما فيه الكفاية من الإتفاقيات الدولية في حماية البيئة بصورة عامة وإنه يجب تأصيل القانون البيئي .
- نجد أن الإسلام حث على حماية البيئة من التلوث، وأعتبرها حق من الحقوق الإنسانية الواجب إحترامها وذلك قبل أكثر من أربعة عشر قرنًا .
- اليوم أقرت بهذا الحق القوانين الوضعية التي تعتني بحقوق الإنسان، والإسلام له قصب السبق في هذا المجال.
- لتطبيق القانون البيئي بنجاعة تحقق الأهداف المرجوة والسامية للمحافظة على التوازن البيئي أن يكون مترابطًا بوازع من الدين والأخلاق.

**الدراسة الثانية : ناثان أبلمان ،آنا ليدريتر ، سياسات المستقبل: دليل للحوكمة البيئيّة المحليّة في تونس،مؤسسة هاينريش بول،المانيا، 2018.**

يهدف هذا الدليل إلى دعم العمل المحلي في أقرب وقت ممكن من اللامركزيّة .ويطرح أيضا تصوّرات سياسات واسعة النطاق يمكن أن تيّسر تحقيق المنافع المشتركة للاقتصاد المحلي. .كما خلت الدراسة الى النتائج التالية :

- الإمكانات الهائلة للعمل البيئي المحلي في تونس على الرغم من بعض الغموض الذي يحيط بهياكل الحوكمة التي ستنبثق عن عملية إرساء اللامركزيّة . ومع أن الغموض لا يزال قائما فيما يتعلق بالآثار المترتبة عن الاستقلال المالي والإداري للهياكل المحليّة ، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات على قدرات البلديات على اتباع سياسات التنمية المحليّة المستدامة .
- حدد الدليل تدابير ملموسة و مناهج ممكنة للعمل المحلي في مجالات السياسة العامة، الطاقة والمياه والنفايات، والبنية الأساسية، والتخطيط الحضري، والنقل، والزراعة

**المطلب الثاني : الدراسات المحلية**

**الدراسة الأولى : دراسة سليمة بوعزيز ، السياسات البيئية العامة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر. مذكرة ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2014–2015**

تهدف هذه الدراسة الى إبراز وتشخيص مختلف الآثار التي تنشأ عن التدهور البيئي. و تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين كل من السياسات البيئة والتنمية المستدامة، والى مختلف الأساليب المعتمدة لمعالجة المشاكل الناتجة عن الاضطرابات البيئية نتيجة اختلال أنظمتها .كما خلت الدراسة الى النتائج التالية :

- ضعف الجانب التمويلي لقطاع البيئة في الجزائر، فميزانية القطاع مقارنة بباقي ميزانيات القطاعات الأخرى ضعيفة.
- محدودية أو رمزية الرسوم والضرائب البيئية والتي لا ترقى إلى خطورة المشاكل.
- أغلب المؤسسات الجزائرية لا تمتلك وكالات متخصصة للاهتمام بالتكاليف البيئية، ويرجع ذلك إلى قصور نظام معلومات هذه المؤسسات، وعدم توفر أي معلومات متعلقة بالبيئة فيها، إضافة إلى عدم الالزام القانوني لذلك.

- أثبتت الدراسة صعوبة التنسيق والانسجام بين مؤسسات الدولة التي يوكل لها أداء المهام البيئية، فكل مؤسسة تعمل وفق اختصاصها ووفق ما تمليه عليها الوصاية التي تتبعها، وعدم تنظيم وتوزيع الأدوار يؤدي إلى الوصول إلى النتائج السلبية التي يمكن تفاديها بالتنسيق والاتصال والانسجام بين هذه الجهات .

**الدراسة الثانية : دراسة سمير بن عياش ، السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي دراسة حالة ولاية الجزائر، رسالة ماجيستير ، جامعة الجزئر 2009**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة ما مدى تحقيق السياسة العامة البيئية في الجزائر، لمطالب التنمية المستدامة على المستوى المحلي ،كما خلت الدراسة الى النتائج التالية :

- صعوبة التنسيق والانسجام بين مؤسسات الدولة التي يوكل لها أداء المهام البيئية ،فكل مؤسسة تعمل وفق اختصاصها ووفق ما تمليه عليها الوصاية التي تتبعها.
- عدم تنظيم وتوزيع الأدوار يؤدي إلى الوصول إلى النتائج السلبية التي يمكن تفاديها بالتنسيق والاتصال والانسجام بين هذه الجهات وبالنسبة للإطار المحلي تم التوصل إلى ضرورة إشراك الجماعات المحلية في مراحل إعداد وصياغة السياسة العامة البيئية والاستفادة من الخبرة والتجربة التي تحوزها هذه الجماعات في تطبيق وتنفيذ السياسة العامة البيئية مع تحديد المهام المنوطة لها وتزويدها بالإمكانات اللازمة و بالأخصائيين والفنيين حسب طبيعة كل منطقة وكذا حسب طبيعة المشاكل البيئية التي تتعرض لها .

**الدراسة الثالثة : وارف فاطيمة الزهراء، السياسة العامة البيئية في الجزائر دراسة حالة ولاية سعيدة، مذكرة ماستر ، جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة،2015.**

تهدف المذكرة إلى رصد وتحليل الوضع البيئي في الجزائر وأهم المشاكل البيئية التي واجهتها بالإضافة إلى توضيح آليات المؤسسات والهيئات البيئية في الجزائر وصلاحياتها. وتصبو الدراسة إلى تشخيص الواقع البيئي بولاية سعيدة وتحديد أهم البرامج التنموية القطاعية المنجزة والوصول إلى اقتراحات وتوصيات إجرائية من شأنها تصحيح الخلل القائم، وتوجيه السلطات المحلية نحو اهتمام أكبر بهذا القطاع وتبني سياسة بيئية محلية في إطار تنمية مستدامة. كما خلت الدراسة الى النتائج التالية :

- على الرغم من القوانين والتشريعات التي أصدرتها الجزائر فيما يتعلق بالبيئة وطرق حمايتها من الاستقلال إلى يومنا هذا إلا أنها لا تزال تعاني من المشاكل البيئية وانعكاساتها على جميع المجالات،

- للتقليل والحد من المشكلات البيئية قامت الجزائر بتبني أدوات تنظيمية تمثلت في الإجراءات الوقائية والردعية وذلك من أجل حماية البيئة وتحقيق الاستغلال الرشيد للموارد والمحافظة عليها.
- من خلال عملية التقييم لواقع البيئة في ولاية سعيدة نجد أن من بين أهم العوامل المسؤولة عن التدهور البيئي هو العامل البشري فالفرد يعتبر السبب الرئيسي في ازدياد نسبة التلوث إلى هذا الحد الكبير ويظهر ذلك من خلال النشاطات المتنوعة التي يقوم بها.

.

**المبحث الثاني : التعليق على الدراسات السابقة**

من خلال الدراسات السابقة نجد ان دراستنا مختلفة عن الدراسات السابقة و مكملة لها في نفس الوقت، كما أن غالبية الدراسات السابقة تتشابه مع دراستنا في صعوبة التنسيق والانسجام بين مؤسسات الدولة التي يوكل لها أداء المهام البيئية و الدور الجوهري للفاعلين و مختلف القوانين و التشريعات في تكريس السياسات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة ، ففي حين تطرقت الدراسات السابقة إلى القصور التام في التشريعات والقوانين المحلية في مجال حماية البيئة بصورة عامة، و انه من الواجب تأصيل القانون البيئي، إضافة إلى ضرورة تطوير تطوير مختلف تشريعات و قوانين حماية البيئة ونشر تطبيقاتها. فدراستنا تطرقت إلى كل تلك الجوانب مضيفة، دور الدولة ممثلة في هياكلها و مصالحها من ولايات و مجالس ولائية و بلدية ، و ما لها من دور في تقديم التسهيل لحماية البيئة من خلال تكريس القوانين و التشريعات لضمان السير الحسن لمختلف السياسات الرامية لحماية و استدامة المحيط البيئي خاصة بولاية أدرار.

**خلاصة الفصل الثاني**

ان الدراسات التي تطرقنا اليها و حاولنا أن نربطها بدراستنا الحالية تظهر بأن السياسات البيئية بمختلف قوانينها و تشريعاتها لها دور فعال في تحقيق البعد البيئي للتنمية ، و هي تتمثل في الأفعال والعمليات الاجتماعيةو القانونية التي يقوم بها الفاعلون في هذا المجال ، في إطار القوانين السائدة، بالاضافة الى تعزيز فرص المجتمع في العيش ضمن محيط أمن و مستدام، و متابعة و تجسيد هذه السياسات على أرض الواقع.

كما أظهرت الدراسة الحالية هدف السياسة البيئية لترقية البعد البيئي للتنمية في الجزائر و التي ترمي الى تدعيم تنمية المحيط و المجتمع و استدامة المصادر الطبيعية على حد سواء .

# الفصل الثالث

# السياسات البيئية في بلدية أدرار واقع و تحديات

**تمهيد**

عرف الاهتمام بالبيئة اتجاها متناميا في السنوات الأخيرة في الجزائر و بالأخص ولاية أدرار ، حيث أصبحت محل النقاش والحوار في كثير من الندوات والمؤتمرات وحديث العام والخاص لأنها تمثل المحيط الطبيعي الذي يعيش فيه الكائنات الحية المختلفة في حالة توازن يضمن استمراريتها و انتاجها جملة يخدم الإنسان وحاجياته الأساسية .

تعبر و الضعية الحالية للمحيط البيئي من جهة و تكريس و تنفيذ السياسة البيئية من جهة أخرى عن وضعية الجماعات المحلية خصوصاً البلديات التي شهدت تدهوراً في عدة نواحي (إدارية، اجتماعية، إقتصادية، مالية ...) ، و يرجع سبب هذا التدهور في تنفيذ السياسات البيئية في المنطقة إلى مجموعة من الأسباب القانونية والإدارية والمالية و السياسية ، وتُعد الأسباب المالية المتمثلة في العجز المالي المستمر لأغلب البلديات السبب الأبرز الذي يعزى إليه عجز البلديات عند القيام بمهامها للحفاظ على المحيط البيئيو في توفير وتحسين الحياة اليومية للمواطن، و في ما يلي سنحاول ان نبرز دور مختلف مصالح بلدية أدرار في تكريس مفهوم حماية البيئة و تنفيذ السياسة البيئية لصالح التنمية المستدامة ، و ذلك من خلال التطرق للعناصر التالية :

**المبحث الأول : قراءة عامة حول بلدية أدرار**

**المبحث الثاني : واقع تجسيد السياسات البيئية في بلدية أدرار**

## المبحث الأول : قراءة عامة حول بلدية أدرار

ولاية أدرار هي ولاية حدودية تقع في الجنوب الغربي للجزائر .هي الولاية رقم 01 في تصنيف الولايات حسب التنظيم الإداري الجزائري. لها حدود مع كل من مالي وموريتانيا، والصحراء الغربية ويسود في الولاية المناخ الصحراوي، وأغلبية تضاريسها رملية مع مناطق جرداء صخرية في شمال الولاية تسمى الحمادات، وكما يغلب الطابع الريفي الحضري على الولاية، وحجم السكان فيها صغير نسبيا مقارنة بمساحتها.

### المطلب الأول : لمحة عن بلدية أدرار وهيكلها التنظيمي

#### الفرع الأول : نبذة تعريفية لبلدية أدرار

انشأت بلدية أدرار وفق التقسيم الاداري الوارد في المرسوم 58/866 الصادر في 1958/08/20، تقع بلدية أدرار بالجنوب الغربي من الجزائر وتتربع على مساحة 633كلم مربع ، يحدها شمالا بلدية سبع وجنوبا بلدية تيمي وشرقا بلدية تمنطيط ومن الجهة الغربية بلدية بودة ، ويبلغ عدد سكانها 64781 نسمة ، تضم بلدية أدرار 109 أحياء وثمانية قصور.

تعتبر كلمة أدرار من الكلمات الكثيرة الاستعمال في القاموس الأمازيغي لدى السكان الأوائل للمنطقة، لأنها تعتبر تصحيف لكلمة أدغاغ، التي ترادف في العربية الحجر أو الحجارة، ثم ما لبثت الكلمة وبمرور الزمن أن تحولت إلى اللفظ المستعمل هي اللفظ الفرنسي المناسب لنُطق اللفظ الأمازيغي ، (ADRAR)حاليا ، ولعل أدرار الأول (أدغاغ) ، ومما يؤكد هذا التحريف اللفظي وجود قرية أدغا المتاخمة لمدينة أدرار، و هي من القرى القديمة بالولاية[1] .

يتواجد مقر البلدية في وسط المدينة ويتربع على مساحة قدرها 1740 م 2 ، وله ملاحق إدارية في كل من أدغا، تينيلان، حي 200 مسكن، الحي الغربي، حي140 مسكن.

[1] مسعودي عبد الكريم، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية، دراسة حالة بلدية أدرار، مذكرة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،2012-2013، ص183

## الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية أدرار وشرحه

يشرف رئيس المجلس الشعبي البلدي على إدارة وتسيير شؤون البلدية، يساعده في ذلك مكتب أمانة رئيس المجلس، و لجان المجلس الشعبي البلدي وأعضائه، بالإضافة إلى الأمين العام للبلدية، ويضم الهيكل التنظيمي الإداري لبلدية أدرار ما يلي :

**الشكل (3–1 ) : عرض الهيكل التنظيمي لبلدية أدرار**

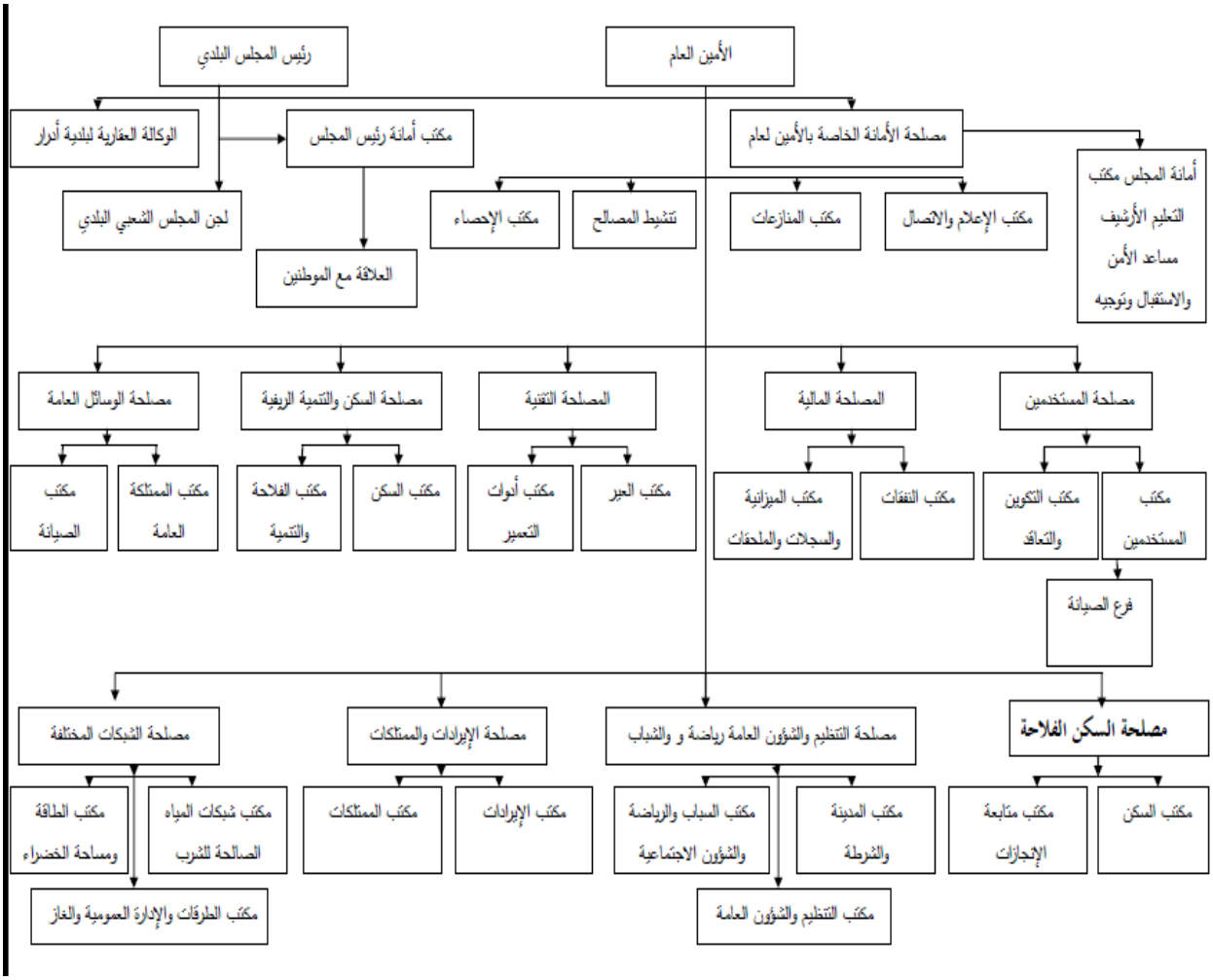


**المصدر** : وثائق مقدمة من طرف مصالح بلدية أدرار

**ثانيا : شرح الهيكل التنظيمي لبلدية أدرار[2]**

1- **رئيس المجلس الشعبي البلدي** : يشرف رئيس المجلس الشعبي البلدي على ادارة وتسيير شؤون البلدية ، يساعده في ذالك مكتب أمانة رئيس المجلس ولجان المجلس الشعبي البلدي وأعضائه ، بالإضافة الى الأمين العام للبلدية

2- **مكتب أمانة المجلس** : تتكفل بتحضير جدول أعمال المجلس ومتابعة وحفظ المداولات وكل ما يتعلق بنشاط المجلس الشعبي البلدي ونشاط لجان المجلس والعلاقات مع المواطنين

3- **مصلحة الأمانة الخاصة الأمين العام** : تضم المكاتب التالية : مكتب الاعلام الآلي ومكتب المنازعات ومكتب الاحصاء والأرشيف ومكتب التنظيم ومساعد الأمن والتوجيه والاستقبال. من مهامه : تنظيم العلاقات الداخلية بين مختلف المصالح البلدية، تنظيم العلاقات بين المصالح البلدية والمصالح الخارجية وكذا متابعة مختلف المهمات الادارية

4- **مصلحة المستخدمين** : وتضم المكاتب التالية : مكتب المستخدمين ومكتب التكوين والتقاعد ،من مهامه : متابعة المسار المهني للموظفين وتنظيم امتحانات التوظيف متابعة الترقية والاحالة على التقاعد أجور المستخدمين .

5- **مصلحة المالية** : تضم المكاتب التالية : مكتب النفقات ، مكتب الميزانية والسجلات والملحقات من مهامها : اعداد الميزانيات والحسابات أجور المستخدمين تنظيم العلاقات بين البلدية والمصالح الخارجية متابعة النفقات والتحصيل

6- **مصلحة الايرادات والممتلكات** : تضم المكاتب الآتية : مكتب الإيرادات ومكتب الممتلكات من مهامها: تأجير واستغلال أملاك البلدية تحصيل ايرادات الأملاك المنتجة للمداخيل

7- **المصلحة التقنية** : تضم المكاتب التالية : مكتب العمران ومكتب أدوات التعمير من مهامها : تسليم مختلف الوثائق المتعلقة بالتعمير والبناء مخططات شغل الأراضي المحافظة على النسق العمراني المحلي .

8- **مصلحة الوسائل العامة** : تضم المكاتب التالية : مكتب الصيانة ومكتب الممتلكات المنقولة من مهامها : اقتناء المواد والأدوات متابعة مخازن البلديةتزويد مصالح البلدية بمختلف الوسائل.

[2] وثائق مقدمة من مصالح بلدية أدرار

9- **مصلحة السكن الفلاحة والتنمية الريفية** : تضم المكاتب التالية :مكتب السكن ومكتب متابعة الانجازات من مهامها: اعداد ملف البناء الريفي وملف الفلاحة و الفقاقير

10- **مصلحة البرامج** : تضم المكاتب التالية : مكتب الصفقات ومكتب متابعة الانجازات وتكون مهام هاته المصلحة ابرام الصفقات ومتابعة المشاريع التنموية .

11- **مصلحة الشبكات المختلفة** : تضم المكاتب التالية: مكتب النظافة والتشجير ، مكتب الطرقات والانارة العمومية والغاز ومكتب شبكة المياه الصالحة للشرب والمستعملة من مهام هاته المصلحة : متابعة نشاط مختلف الشبكات والحرص على صيانتها وصيانة المعدات .

12- **مصلحة التنظيم والشؤون العامة للشباب والرياضة والشؤون الثقافية والاجتماعية**: وتضم المكاتب التالية : مكتب الحالة المدنية والشرطة العامة ، مكتب التنظيم والشؤون العامة ، ومكتب الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية من مهام هاته المصلحة : تسليم مختلف وثائق الحالة المدنية والشرطة العامة ، والخدمة الوطنية الجمعيات والشؤون الثقافية .

## المطلب الثاني : دور المصالح البلدية المختصة ببلدية ادرار في تنفيذ و تجسيد السياسات البيئية

### أولا : المكتب البلدي للنظافة و البيئة

ان تنفيذ السياسة البيئية على مستوى البلدية مرتبطة أساسا بالدور المحوري الذي يجسده مكتب النظافة والبيئة وذلك وفق اعتماد الآليات القانونية وكذا مخطط العمل المسطر و المعتمد وهذا بإشراك مختلف الأطراف الفاعلة في المحيط البيئي من مديريات متخصصة، منظمات وجمعيات، وكذا التركيبة الاجتماعية الواسعة ذلك أن العملية تتطلب اشراك الجميع من أجل الوصول الى الغاية المنتظرة من السياسة البيئية، لذلك فإن دور المكتب البلدي مرهون بالتعاون مع المصالح المعنية المذكورة، وتنوع هذه الأدوار حسب خصوصية كل برنامج أو مخطط يقترح للتنفيذ لذلك يمكن التطرق الى هذه الأدوار كما يلي :

- يقوم المكتب البلدي للنظافة والبيئة باقتراح التدابير الرامية الى ضمان المحافظة الدائمة على الصحة والنقاوة في جميع أنواع المؤسسات والأماكن العمومية.
- المتابعة الدائمة لسير عملية جمع ورمي النفايات، وتنظيم القمامات المنزلية عبر الشوارع والأحياء والقرى ومن الأماكن مع ضبط برنامج ثابت وبأوقات معلومة عند العامة لرفع النفايات، حتى لا يترك المجال للرمي العشوائي والتراكمات التي من شأنها تشويه المنظر البيئي وحضارية البلدية.

- كما يقوم بتوفير العدد الكافي من الحاويات المعدة لجمع النفايات المنزلية وكذلك توفير العتاد المستخدم في هذه العملية، كما يحدد أماكن تجميع المخلفات المنزلية حتى يسهل نقلها، إضافة الى التدخل في حالة وقوع تسربات لقنوات الصرف الصحي وايجاد المعالجة السريعة.
- يسهر على تحقيق وتنفيذ مراقبة ما يأتي ان اقتضي الأمر
- مراعاة جمع المياه المستعملة والنفايات الصلبة الحضرية وتصريفها ومعالجتها.
- نوعية المواد الغذائية ومنتجات الاستهلاك المخزونة أو الموزعة على مستوى البلدية .
- العمل على تطهير المدينة من الأمراض والأوبئة وذلك باتخاذ الإجراءات المعالجة الفورية والقيام بالتحاليل اللازمة لمعرفة الأسباب، إضافة الى برمجة حملات وقائية متنوعة واسعة على مستوى تراب البلدية وذلك لمحاربة الحيوانات الضارة، كحملة قتل الكلاب الضالة التي تغزو المدينة وتشكل خطرا على صحة وسلامة المواطن، كما تجمع جثث الحيوانات المقتولة وتدفن وفق الشروط الوقائية تحت رعاية المكتب.
- السهر على تكوين أعوان النظافة بصورة دائمة وذلك من أجل تزويدهم بكل الآليات المهنية والمعرفية التي تمكنهم من التعامل مع الظاهرة بأسلوب حديث من أجل ترقية مهامهم.
- متابعة لكل الظواهر المشينة والسلبية التي تؤثر على الوضع البيئي والمحيط بصفة عامة وذلك بأن يتخذ المكتب القرارات المناسبة والعقوبات اتجاه سلوكيات الأفراد.
- يقترح المكتب برامج تشاركيه وتعاونية مع مختلف الأطراف الفاعلة في الحقل البيئي تتعلق بالتعاون في تنفيذ البرامج والعمليات مع الأخذ بالاقتراحات والبدائل التي يراها أنسب من أجل سياسة بيئية نموذجية.

**ثانيا : دور لجنة الصحة والبيئة بالمجلس البلدي في تجسيد السياسة البيئية:**

تعتبر هذه اللجنة أحد الآليات الأساسية على مستوى البلدية وذلك كونها تمثل قاعدة لتجسيد البرامج والعمليات المتعلقة بالمحور البيئي ،و منه فإن ذلك يعني أنها حظيت بمهام استراتيجية ودور أساسي، ويمكن تحديد دور لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة فيما يلي:

- تسعى الى اقرار برامج وعمليات تهدف الى حماية البيئة على مستوى تراب البلدية وذلك من خلال توزيع المهام والأدوار على أعضائها والاستماع لكل الاقتراحات و الآراء التي تردها من أطراف أخرى تصب في ترقية مهامها.
- تسعى بكل الطرف القانونية الى محاربة ظاهرة تلوث المحيط من خلال إيجاد البدائل والأساليب للحد من ذلك ومحاولة معالجة الأسباب التي تؤدي الى التلوث، مع اتخاذ الإجراءات القانونية التي حولها لها القانون.

- إرساء قواعد الوعي البيئي لدى المواطنين، وذلك من خلال أسلوب التواصل مع كل الفئات الاجتماعية بتنظيم لقاءات مباشرة مع الجمهور، بتكثيف برامج التحسيس والنوعية تحمل شعارات المخاطر المؤثرة في البيئة وكيفية التصدي لها، وخاصة في أوساط الأحياء السكانية، المدارس، مراكز التكوين وغيرها حتى تستطيع اللجنة أن توصل الرسائل والأهداف والمنتظرة من المواطن اتجاه بيئته، مما يؤدي الى خلق صلة تقاربية إيجابية بين المواطن واللجنة ومحاولة إشراكه في العملية البيئية.
- محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه سيما عبر الآبار والصهاريج ونقاط تجميع المياه، وذلك بالمعالجة المستمرة لهذه المياه التي يستهلكها المواطن، زيادة على القيام بالتحاليل الدورية لهذه المياه بالتنسيق مع المخابر والإدارة المعنية.
- القيام بخرجات مراقبة لمعاينة معايير الجودة والنظافة على مستوى المحلات التجارية للمواد الغذائية وغيرها وذلك بتحديد هذه الحالات وتدوينها في محاضر مع تقديم الإعذارات، وتوقيف المخالفين للقانون حفاظا على صحة المستهلك، كما يمكن للجنة أن تتحرك بناء على شكاوي من المواطنين حيال الظواهر والملاحظات المسجلة والتي تؤثر بالسلب في حياة المواطن.
- التنسيق والتعاون مع الجمعيات ذات العلاقة بالنشاط البيئي وذلك من خلال تسطير برامج مشتركة تهدف الى التوعية البيئية ومعالجة المخاطر البيئية وذلك بإشراك المواطنين خاصة في المناسبات الاحتفالية المتعلقة بمحور البيئية، إضافة الى ذلك ترحب اللجنة بمجمل المقترحات التي يبادر بها أشخاص مختصون في مجال البيئة ومحاولة بلورتها على أرض الواقع كالقيام بالعمل التطوعي في غرس الأشجار تنظيف المحيط.
- كما تشجع اللجنة بتنظيم الحملات التنظيفية وتشارك فيها، وخاصة التي تكون محل اهتمام من طرف الجميع، كما تقوم بتسخير الوسائل المادية اللازمة لإنجاح ذلك.
- تقوم اللجنة بإحياء التظاهرات والأيام الوطنية والعالمية ذات الصلة بالبيئة ( اليوم العالمي للغابات 9اكتوبر اليوم العالمي للبيئة 23جوان، اليوم الوطني للشجرة 5مارس.
- تشجيع إنجاز المساحات الخضراء ذات البعد البيئي المنظم وذلك بقيام هذه اللجنة بتخصيص فضاءات وأماكن في مختلف الأحياء والمدينة والقيام بغرسها بالغطاء النباتي المتعدد، مع دعم المبادرات التي يقوم بها المواطن والهيئات الأخرى من خلال إنجاز هذه المساحات، وذلك بالتنسيق مع مصلحة الغابات التي تعتبر عنصر دعم فعال.

## المبحث الثاني : واقع تجسيد السياسات البيئية في بلدية أدرار

حماية البيئة هي المحافظة والصيانة والابقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر وحدوث تغيير لا يقلل من قيمته وقد يتطلب ذلك اجراءات وتدابير معينة لتحقيق هذه الحماية ، و لقد اصبحت حماية البيئة اليوم من المشاريع التنموية الهامة في الجزائر، التي بدأت تولي عناية بها، بعدد أن أضحت هذه الحماية ضرورية للتنمية كما هي ضرورية لصحة الانسان و الحفاظ على الموارد الوطنية .

### المطلب الأول: أهم مخططات وانجازات السياسة البيئية متمثلة في جمع النفايات في بلدية أدرار

تعاني ولاية أدرار من تدهور شديد في المحيط البيئي و هذا بالرغم من القوانين والتشريعات التي أصدرتها الجزئر فيما يتعلق بالبيئة وطرق حمايتها من الاستقلال إلى يومنا هذا، بالرغم من جهود الولاية و البلدية بالخصوص إلا أنها لا تزال تعاني من المشاكل البيئية وانعكاساتها على جميع المجالات. للتقليل والحد من المشكلات البيئية خصصت البلدية العديد من البرامج البيئية في مقدمتها البرامج المتعلقة النفيات المنزلية و الصناعية. و الجداول التالية يوضح التقرير السنوي لحصيلة النظافة العمومية لسنتي 2015 و 2020

**الجدول ( 3–1) : التقرير السنوي لحصيلة النظافة العمومية لسنتي 2015**

| العتاد | العدد | عدد العمال | عدد الحمولات يوميا | عدد الحمولات شهريا | عدد الحمولات السنوية طن | الكمية السنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الشاحنات | 09 | 27 | 18 | 396 | 4752 | 9504 م3 |
| شاحنة ضاغطة | 04 | 16 | 04 | 88 | 1056 | 10560م3 |
| شاحنة ضاغطة | 03 | 09 | 03 | 66 | 792 | 5544 م3 |
| جرار | 02 | 04 | 02 | 44 | 528 | 1056 م3 |
| شاحنة رفع الحاويات | 01 | 01 | 04 | 88 | 1056 | 4224 م3 |
| شاحنة رفع النفايات الهامدة 12طن آلة شحن | 01 01 | 03 | 06 | 132 | 1548 | 19008 طن |
| شاحنات ضاغطة 07 م3 | 01 | 03 | 01 | 22 | 264 | 1848 م3 |
| الشاحنة 02 م3 | 01 | 03 | 02 | 44 | 528 | 3696 م3 |
| شاحنة ضاغطة 07 م3 مقاولة خاصة | 04 | 12 | 04 | 88 | 1056 | 7392 م3 |

**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات من بلدية أدرار

من الجدول أعلاه نلاحظ أن البلدية في سنة 2015 ، و سعيا منها للتقليل والحد من المشكلات البيئية خاصة المتعلقة النفيات المنزلية و الصناعية خصصت العديد من الهياكل و العتاد و سخرت الشاحنات الضاغطة بكل حمولاتها ( 02-04-07-10) متر مكعب لتلبية عملية التنظيف و جمع النفايات .

**الجدول ( 3-2) : التقرير السنوي لحصيلة النظافة العمومية لسنتي 2020**

| العتاد | العدد | عدد العمال | عدد الحمولات يوميا | عدد الحمولات شهريا | الكمية الشهرية ( طن ) | الكمية السنوية ( طن ) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| شاحنة ضاغطة | 02 | 08 | 02 | 44 | 88 | 1056 |
| شاحنة ضاغطة | 03 | 12 | 03 | 66 | 132 | 1584 |
| شاحنة رفع الحاويات | 01 | 02 | 02 | 44 | 88 | 1056 |
| شاحنة رفع الأتربة ، النفايات الهامدة2.5طن | 02 | 10 | 05 | 110 | 275 | 3300 |
| جرافة | 01 | | | | | |
| شاحنة ضاغطة10م3 (2طن) | 03 | 09 | 06 | 48 | 96 | 1152 |
| شاحنات ضاغطة 07م3 | 05 | 15 | 10 | 260 | 520 | 6240 |
| شاحنات ضاغطة 14م3 | 03 | 09 | 12 | 312 | 1248 | 14976 |
| شاحنة ضاغطة 10م3 (2طن) | 02 | 06 | 02 | 44 | 88 | 1056 |

**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات من بلدية أدرار

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و في سنة 2020 حاولت البلدية و مقارنة بسنة سنة 2015 ، ان تزيد من حجم النفايات المجمعة ليبلغ في نفس السنة حوالي 27120 طن ( الملحق ) و سعيا منها للتقليل والحد من النفيات المنزلية و الصناعية خصصت كذلك و كغيرها من السنوات العديد من الهياكل و العتاد و سخرت الشاحنات الضاغطة بكل حمولاتها ( 02-04-07-10) متر مكعب ، بالاضافة الى تسخير الخواص في هذه العملية و هو ما يساعد على تسريع عملية التنظيف و جمع النفايات .

كما تجدر الاشارة الى أن البلدية و خلال شهور السنة من عام 2020 قامت بالعديد من عمليات التشجير و اقامة المساحات الخضراء على غرار المساحات الخضراء المحاذية للطريق المزدوج المؤدي الى المدينة الجديدة الشيخ سيدي محمد بن الكبير خلال 03-02-2020و اعادة الاعتبار الى العديد من الحدائق و الساحات العمومية( الملاحق )

كما تم تسخير العتاد ( شاحنة ،جرار ، صهريج للمياه، جرافة ) و كذا اليد العاملة متمثلة في 15 عامل

**المطلب الثاني: تحليل و تقييم النتائج**

ان السياسة البيئية من أهم السياسات التي تتبناها البلدية وذلك يظهر من خلال الدور المهم والفعال الذي تضطلع به البيئة حيث نرى بأن نجاح أي سياسة بيئية سيحقق الاستدامة على المدى البعيد، و بلدية أدرار كغيرها من البلديات تسعى إلى حماية البيئة المحيطة و التي يغلب عليها حملات التنظيف و جمع النفايات ، التي هي من مهام المصالح البلدية المختصة ببلدية ادرار و المتثاة في المكتب البلدي للنظافة و البيئة و الذي يسعى لتنفيذ و تجسيد السياسات البيئية في المنطقة

**و** من خلال الجداول المرفقة في دراسة الحالة و التي كانت الى حد ما غير كافية لتوضح الجهد المبذول من طرف البلدية لتحسين الضروف البيئية للبلدية الولاية على حد سواء ، فنلاحظ من خلال التحليل أن :

- المصالح البلدية المختصة ببلدية ادرار لها دور كبير دور في تنفيذ و تجسيد السياسات البيئية و هي متمثلة في المكتب البلدي للنظافة و البيئة.
- شح المعلومات و التي ان وجدت تأكد قلة العتاد المسخر و كذا عدم توفر معلومات حول عدد الحاويات في البلدية .
- استنادا الى البرامج التي سطرتها الدولة لحماية و تقنين حماية البيئة ،فولاية أدرار كغيرها من الولايات جاهدة لتكريس مفهوم التنمية و حماية المحيط ،كما تسعى إلى تجسيد ذلك من خلال حملات التنظيف و جمع النفاياتعلى مستوى البلديات.
- قامت البلدية خلال سنة 2020 بإعادة الاعتبار الى العديد من الحدائق و الساحات العمومية من خلال عمليات التنظيف و التشجير.

**المطلب الثالث : الصعوبات التي تواجه البلدية في تنفيذ السياسات البيئية**

ان أول ملاحظة مندرجة ضمن الصعوبات البيئية تتعلق بالأساس الى فقدان المواطن الوعي البيئي، وذلك نتيجة غيابه أحيانا عن هذا المجال، وكذا عدم وجود اندماج وتفاعل إيجابي بالصورة التي تمكن من تجسيد عمل بيئي راقي. هذا بالإضافة الى الصعوبات التالية :

- كذلك الانتشار المتباعد للتجمعات السكانية حيث يعتبر ذلك عائق أمام السلطات البلدية في تنفيذ الكثير من البرامج والمخططات، وذلك راجع الى عدم تمركز السكان في تجمعات مشتركة مما يصعب على السلطات المهام والعمليات المبرمجة، إضافة الى استهلاك امكانيات ووسائل أكبر خاصة فيما يخص جمع القمامة المنزلية مما يؤدي أحيانا الى تراكم وانتشار المزابل العشوائية، وأماكن تدفق النفايات فينتج عنه انتشار الأمراض المختلفة والأوبئة وتوفير الفضاء الخصب لنمو وتكاثر الحيوانات المنتشرة والحشرات وكلها عوامل مؤثرة على صحة المواطن، كما يصعب عن الأعوان المختصين جمعها والتحكم فيها.
- عجز البلدية عن توفير الوسائل المادية الكافية نظرا لضعف ميزانيتها المالية، وكعدم توفير شاحنات بالعدد الكافي لنقل القمامة، وعدم تأهيل أعوان النظافة نظرا لغياب أساليب العناية بهم ونقص تكوينهم...، مما يؤدي الى صعوبة تطبيق المخطط البيئي المعد من طرفها.
- عدم احترام المخططات البلدية حيال السياسة البيئية ويتضح ذلك في عدة تصرفات كعدم ضبط وقت محدد لجمع النفايات، بالإضافة الى غياب أجهزة الرقابة والمتابعة الدائمة، وغياب العقوبات الردعية للسلوكيات المخالفة، وكذا عدم إدراج المواضيع الخاصة بالبيئة على المستوى التعليمي التي من شأنها أن تربي وتوعي النشأ وفق تصور واضح يجعل منه المواطن المستقبلي الأمثل في الحفاظ على البيئة.

**خلاصة الفصل الثالث**

من خلال الفصل الاخير و تحليل المعطيات تبين أن حماية البيئة أصبحت ضرورية تفرض نفسها وخصوصا على المستوى المحلي لذلك فإن جل هذه المشاريع التي قامت بها ولاية أدرار ، في مقابل ذلك تعترض البلدية أحيانا الكثير من الصعوبات خاصة أثناء تنفيذها للسياسة البيئية، وهي الصعوبات التي تتنوع بتنوع المصادر، ولو أن أصعبها هي تلك التي تصدر عن سلوكيات المواطنين ورد فعلهم حيال هذه السياسة، وغياب في بعض الأحيان التفاعل الإيجابي من طرفهم، لذلك يمكن التطرق لهذه الصعوبات بناءً على الوقائع والحالات المسجلة في نطاق تجسيد السياسة البيئية بالبلدية.

# الخـاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول أن مختلف النشاطات الإنسانية المختلفة أدت إلى تدهور وخراب النظم البيئية المختلفة فأنقرض العديد من الأنواع النباتية والحيوانية وإزدادت مساحة الصحاري في العالم وإمتلأت السدود والخزانات المائية بالطمين وإتسعت مساحة ثقب الأوزون وتفاقمت ظاهرة الأمطار الحمضية والتلوث بالعناصر المشعة.

تعتبر التشريعات والقوانين والإتفاقيات البيئية الدولية احد أساسيات ومكونات القانون الدولي العام وقد بدأت كاتفاقيات ثنائية بين الدول الأعضاء أو المجموعات الاقتصادية المتحالفة وذلك قبل قيام هيئة الأمم المتحدة.

تعد محاولة معرفة السياسة العامة البيئية في الجزائر أحد المبررات الذاتية التي قادتنا لهذه الدراسة، فمن خلال الملاحظات الذاتية يبدو أن الجميع مهتم بها من حيث كونها ضرورية، بالإضافة إلى الدافع الشخصي لمعالجة هذا الموضوع من خلال إعطاء تحليل لما هو الوضع في اولاية أدرار بصفة خاصة.
المعلوم انه عندما تلتقي إرادة المصالح البلدية و مجلسها مع رغبات المواطن و تطلعاته و ثقته في هياكل البلدية حتما تكون النتائج طيبة و متميزة للجميع هذه القاعدة يتم تجسيدها كلما كانت هناك ارادة للتغيير نحو محيط أمن و نظيف و مستدام.

**نتائج الدراسة و تحليل الفرضيات**

سنحاول فيما يلي تقديم نتائج الدراسة و التي تحوي في طياتها اجابات حول الاشكالية و هي بمثابة اختبار و تحليل للفرضيات التي تم اختبارها . و عليه و من خلال البحث تبين لنا أنه :

- تمثل حماية البيئة هدفًا من أهداف الجزائر وتوضح مظهرًا من ابرز مظاهر عنايتها بسلامة المواطن وسعادته ، و هذا ما **يؤكد صحة الفرضية الاولى**.
- بالرغم من كثرة التشريعات التي تتناول موضوع حماية البيئة في الجزائر الا انها لم تحقق اهدافها المرجوة .
- الجزائر من خلال تشريعاتها و قوانينها تاكد بان تجسيد السياسة البيئية مرهون ببرامج ترعاها الحكومة و هو ما يعني أن السياسة البيئية ترتبط وثيقا بمفهوم السياسة العامة للدولة . و هذا ما **يؤكد صحة الفرضية الثانية**.
- أن حماية البيئة أصبحت ضرورية تفرض نفسها وخصوصا على المستوى المحلي لذلك فإن جل هذه المشاريع التي قامت بها ولاية أدرار بالإضافة إلى تحسين من مستوى عملية التوعية وذلك من خلال إدراج البيئة كمادة علمية لتدريسها للأجيال القادمة ، بدون أن ننسى دور الحركات الجمعوية بالنهوض في التنمية البيئة كل هذا يعتبر مبادرة جد إيجابية من شأنها الحد من التجاوزات والمخالفات الماسة بالبيئة. و هذا ما **يؤكد صحة الفرضية الثالثة**.

- وجب التفكير في إدراج الضرائب البيئية ضمن النظام المحلي الضريبي ، بحيث يجب تعزيز الرسوم المحلية، ما يمكن من التوفيق بين التقنية الاقتصادية واحترام البيئة، باعتبار أن الجماعات المحلية تضم العديد من الممتلكات في شكل أراضي ومساحات خضراء.

**التوصيات:**

على ضوء النتائج نوصي بما يلي:

- استهلاك الموارد الطبيعية باعتدال وكفاءة واستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة خاصة الطاقة الشمسية .
- تهيئة ممارسات واعية، ووضع مقترحات بشأن السياسة العامة البيئية، وتحديد مبادئ توجيهية وأدوات من أجل صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة.
- العمل على توجيه الأنظار نحو مواضيع تفضل الحكومة تجاهلها، ودفع الحكومة إلى إدراك أهمية هذه الفواعل وأن تنظر إليها كشريك لها في إدارة الشؤون البيئية.
- العمل على إقامة شراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص للحد من المشاكل وتوحيد الجهود وتقاسم المعلومات والأعباء و تبني برامج جادة لحماية البيئة، وتبني أنماط إنتاجية صديقة للبيئة.
- تطبيق القوانين الصارمة وتكلفة متزايدة في حالة استمرار القطاع الخاص في الانتهاكات البيئة مما يدفع به إلى القيام ببرامج لحماية البيئة والتقليص من ممارساته المضرة.

# قائمة

# الملاحق

دائـــــــــرة ادرار
بلديـــــــــة أدرار
مصلحة الشبكات المختلفة

# التقـريـــر السنوي لحصيلـــة النظـــافة العمـــوميـــة

## لسنـــــة 2015

### 01- الفترة الصباحيـــة:

| العتاد المسخر | | عدد العمال | عدد الحمولات | | | الكمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العتاد | العدد | | اليومية | الشهرية | السنوية | |
| الشـــاحنـــات (02 م$^3$) | 09 | 27 | 18 | 396 | 4752 | 9504 م$^3$ |
| شاحنة ضاغطة (10 م$^3$) | 04 | 16 | 04 | 88 | 1056 | 10560 م$^3$ |
| شاحنة ضاغطة (07 م$^3$) | 03 | 09 | 03 | 66 | 792 | 5544 م$^3$ |
| جـــــــــــرار (02 م$^3$) | 02 | 04 | 02 | 44 | 528 | 1056 م$^3$ |
| شاحنة رفع الحاويات (04 م$^3$) | 01 | 01 | 4 | 88 | 1056 | 4224 م$^3$ |
| -شاحنة رفع النفايات الهامدة (12 طن) | 01 | 03 | 06 | 132 | 1584 | 19008 طن |
| -آلـــة شحـــــن | 01 | | | | | |

### 02- الفترة المسائيـــــة :

| العتاد المسخر | | عدد العمال | عدد الحمولات | | | الكمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العتاد | العدد | | اليومية | الشهرية | السنوية | |
| شاحنـــات ضاغطة (07 م$^3$) | 01 | 03 | 01 | 22 | 264 | 1848 م$^3$ |
| الشـــاحنـــة (02 م$^3$) | 01 | 03 | 02 | 44 | 528 | 3696 م$^3$ |

### 03- الفترة الليلية مقاولة خاصة (مؤسسة أقاسم- مؤسسة مازوزي)

| العتاد المسخر | | عدد العمال | عدد الحمولات | | | الكمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العتاد | العدد | | اليومية | الشهرية | السنوية | |
| شاحنة ضاغطة 07 م$^3$(مقاولة خاصة) | 04 | 12 | 04 | 88 | 1056 | 7392 م$^3$ |

## 04-العطل الأسبوعية و الأعياد الوطنية والدينية

| العتاد المسخر | | عدد العمال | عدد الحمولات | | | الكمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العتاد | العدد | | يومية | شهرية | السنوية | |
| شاحنة ضاغطة (07 م³) | 02 | 06 | 04 | 88 | 1056 | 7392 م³ |

## الحمـلات التطوعيـــة :

| الأحياء المستهدفة | العتاد المسخـــر | | عدد العمال | الكمية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العتاد | العدد | | أسبوعيا | شهرية | السنوية |
| أحياء و شوارع بلدية الدرار | - جرافـــة<br>- شاحنة (02 طن)<br>- شاحنة (12 طن) | 01<br>01<br>01 | 03 عمال<br>08 فرق الجزائر البيضاء | 108 طن | 432 طن | 5134 طن |

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــــــــــة أدرار
دائـــــــــــرة أدرار
بلديـــــــــــة أدرار

## حصيلـــة عملية النظافة
## لسنة 2020

فرقة رفع النفايات المنزلية

| العتاد | العدد | عدد العمال | عدد الحمولات يوميا | عدد الحمولات شهريا | الكمية الشهرية (طن) | الكمية السنوية (طن) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| شاحنة ضاغطة 07م$^3$ (1.7طن) | 02 | 08 | 02 | 44 | 88 | 1056 |
| شاحنة ضاغطة 10 م$^3$ (2 طن) | 03 | 12 | 03 | 66 | 132 | 1584 |
| شاحنة رفع الحاويات 07م$^3$ (1.2طن) | 01 | 02 | 02 | 44 | 88 | 1056 |
| المجموع | 06 | 22 | 07 | 144 | 308 | 3696 |

فرقة رفع الأتربة والنفايات الهامدة

| العتاد | العدد | عدد العمال | عدد الحمولات يوميا | عدد الحمولات شهريا | الكمية الشهرية (طن) | الكمية السنوية (طن) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| شاحنة رفع الأتربة النفايات الهامدة 2.5 طن | 02 | 10 | 05 | 110 | 275 | 3300 |
| جرافة | 01 | | | | | |

المداومة خلال العطل الأسبوعية و الأعياد السنوية و الدينية

| العتاد | العدد | عدد العمال | عدد الحمولات يوميا | عدد الحمولات شهريا | الكمية الشهرية (طن) | الكمية السنوية (طن) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| شاحنة ضاغطة 10 م$^3$ (2 طن) | 03 | 09 | 06 | 48 | 96 | 1152 |

المؤسسات الخاصة المتعاقدة

| العتاد | العدد | عدد العمال | عدد الحمولات يوميا | عدد الحمولات شهريا | الكمية الشهرية (طن) | الكمية السنوية (طن) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| شاحنات ضاغطة 07 م$^3$ | 05 | 15 | 10 | 260 | 520 | 6240 |
| شاحنات ضاغطة 14 م$^3$ | 03 | 09 | 12 | 312 | 1248 | 14976 |
| المجموع | 08 | 24 | 22 | 572 | 1768 | 21216 |

المداومة خلال الفترة المسائية

| العتاد | العدد | عدد العمال | عدد الحمولات يوميا | عدد الحمولات شهريا | الكمية الشهرية (طن) | الكمية السنوية (طن) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| شاحنة ضاغطة 10 م$^3$ (2 طن) | 02 | 06 | 02 | 44 | 88 | 1056 |

المجموع الكلي لرفع النفايات المنزلية خلال هذه المدة هو: 27120 طن

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية أدرار

دائرة أدرار

بلدية أدرار

## حصيلة عملية التشجير

### من شهر جانفي الى غاية شهر ديسمبر 2020

| الرقم | مكان العملية | التاريخ | ملاحظة |
|---|---|---|---|
| 01 | المساحات الخضراء المحاذية للطريق المزدوج المؤدي الى المدينة الجديدة الشيخ سيدي محمد بن الكبير | خلال شهر جانفي | |
| 02 | تقليم الأشجار وصيانة المساحات الخضراء بساحة الشهداء | 2020/02/03 | |
| 03 | تشجير حديقة حي أحمد دراية محاذية للطريق الوطني رقم 06 | 2020/02/16 | |
| 04 | تهيئة وتشجير حديقة حي زراري محمد | 2020/03/01 | |
| 05 | تقليم وصيانة حديقة بحي أخناتير | 2020/03/09 | |
| 06 | تشجير حديقة بمدخل حي الرحمة 1050 مسكن تيليلان | 2020/03/19 | |
| 07 | تقيلم النخيل والأشجار بشارع محمد العطشان | 2020/04/01 | |
| 08 | تقليم النخيل والأشجار بشارع الإستقلال | 2020/05/03 | |
| 09 | إعادة الإعتبار لأبار المياه بمدينة ادرار | 2020/06/04 | |
| 10 | تشجير مساحات بحي سكنات عدل 02 | 2020/07/02 | |
| 11 | تقليم النخيل وتنظيف الأشجار بالمدارس الإبتدائية | 2020/08/06 | |
| 12 | اعادة الإعتبار لحديقة الإستقلال )حفر بئر وتقليم الأشجان | 2020/09/06 | |
| 13 | عملية تشجير بساحة الشهداء | 2020/09/13 | |
| 14 | عملية تشجير حديقة الاستقلال | 2020/09/20 | |
| 15 | عملية تشجير حديقة حي الامير عبد القادر | 2020/10/01 | |
| 16 | عملية تشجير ساحة سكنات عدل تيليلان | 2020/10/07 | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 17 | عملية تشجير مدرسة مناد محمد | 2020/10/22 | |
| 18 | عملية تشجير مدرسة العقيد لطفي | 2020/11/01 | |
| 19 | عملية تشجير مدرسة نواري نوار | 2020/11/15 | |
| 20 | عملية تشجير مدرسة عائشة ام المؤمنين | 2020/11/29 | |
| 21 | عملية تشجير مدرسة أمحمد الشريف | 2020/12/02 | |
| 22 | عملية تشجير ساحة الشهداء | 2020/12/16 | |
| 23 | عملية تشجير حديقة أول نوفمبر وسط المدينة | 2020/12/30 | |

العتاد المسخر: 15 عامل – شاحنة – جرار – صهريج للمياه جرافة.

# قائمة

# المراجع

**اولا : الكتب بالعربية**


1. أحمد محمد موسى، الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة ، الطبعة الأولى ، مصر ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2007
2. منور اوسرير ، الاقتصاد البيئي ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2010.
3. عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، جسور للنشر والتوزيع ، ط 2 ، الجزائر، 2007 .
4. فوزية برسولي، بولحية شهيرة، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد الخامس، جوان2018 .
5. مصطفى بابكر، السياسات البيئية ، مجلة جسر التنمية، العدد 25 ، المعهد العربي للتخطيط .جانفي 2004.
6. عارف صالح مخلف ، الادارة البيئية – الحماية الادارية للبيئة ، دار اليازوري العلمية للنشر ، عمان الأردن ، 2009
7. عبد الكريم مشان ، دور الادارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 2012/2011
8. كامل محمد المغربي ، الادارة والبيئة والسياسة العامة ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة ط1 ، الاردن ، 2001


**ثانيا : رسائل و مذكرات**


1. بوعلام بوزيدي ، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في القانون العام ، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.
2. بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتورة، بن عكنون، جامعة بن يوسف بن خدة،2008-2009
3. تركية خليفة ، دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع البيئة ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2017/ 2016.

4. نور الدين يوسفي، جبر ضرر التلوث البيئي ، دراسة تحليلية مقارنة في ظل أحكام القانون المدني والتشريعات البيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في الحقوق، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ،2011-2012.
5. مازن محمد، دور المجتمع المدني في حماية البيئة،رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر -2016،1-2017، ص136
6. غنية إبرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009-2010.
7. فريدة بوسكار، السياسة البيئية في الجزائر ، مذكرة ماستر، جامعةمحمذ خيضر، بسكرة، 2012-2013.
8. أميرة جلولي، الصعوبات التي تواجه سياسة التنمية البيئية في ولاية عين الدفلى، دراسة حالة بلدية جليدة ،2013-2018، مذكرة ماستر ، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة.

**ثالث : مراسيم و قوانين**

1. المادة 1 من القانون 12-07 المؤرخ في 21-02-2012 يتعلق بالولاية ،ج ر ،عدد12، الصادرة بتاريخ 29-02-2012
2. المادة 103 من القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية .

**الملخص:**

تطرقنا في هذه الدراسة إلى موضوع السياسات البيئية المعتمدة على المستوى المحلي ، وذالك من خلال الوقوف عند أهم المحطات الاستراتيجية في جانبها النظري واعتماد نموذج تطبيقي لدور البلدية في تجسيد السياسة البيئية معتمدين في ذالك على مجمل الآليات والوسائل والمراجع ذات الصلة بالموضوع بما في ذالك التشريع القانوني المنظم لهذه السياسة ، كما ركزنا على أهم الأدوار التي تقوم بها البلدية وكذا معرفة نتائجها على الواقع .

من خلال هذا البحث حاولنا قدر الإمكان الإلمام بمختلف المجالات ذات العلاقة بمحور البيئة، كما خلصنا الى أن حماية البيئة تمثل هدفًا من أهداف الجزائر وتوضح مظهرًا من ابرز مظاهر عنايتها بسلامة المواطن ، كمت أنه و بالرغم من كثرة التشريعات التي تتناول موضوع حماية البيئة في الجزائر إلا انها لم تحقق اهدافها المرجوة . في حين تشريعاتها و قوانينها تأكد بان تجسيد السياسة البيئية مرهون ببرامج ترعاها الحكومة و هو ما يعني أن السياسة البيئية ترتبط وثيقا بمفهوم السياسة العامة للدولة . و حلصنا كذلك الى أن حماية البيئة أصبحت ضرورية تفرض نفسها وخصوصا على المستوى المحلي .

**الكلمات المفتاحية** :السياسات البيئية، الجزائر، البلدية ، المستوى المحلي

**Abstract**:

In this study, we discussed the issue of environmental policies adopted at the local level, by standing at the most important strategic stations in their theoretical aspect and adopting an applied model for the role of the municipality in embodying environmental policy, relying on all mechanisms, means and references related to the subject, including the regulatory legal legislation For this policy, we also focused on the most important roles played by the municipality, as well as knowing its real consequences.

Through this research, we tried, as much as possible, to become familiar with the various fields related to the environment axis, and we also concluded that the protection of the environment represents one of the goals of Algeria and illustrates one of the most prominent manifestations of its concern for the safety of the citizen, and despite the large number of legislations dealing with the issue of environmental protection in Algeria, only It did not achieve its desired goals. While its legislation and laws make sure that the embodiment of environmental policy is dependent on government-sponsored programs, which means that environmental policy is closely related to the concept of public policy of the state. We also concluded that the protection of the environment has become a necessity that imposes itself, especially at the local level.

**Keywords**: environmental policies, Algeria, municipality, local level